الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **١٥**

الجمعة، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك . . . . . (سلوفاكيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

خطاب السيد بول بييا، رئيس جمهورية الكاميرون

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الكاميرون.

اصطُحب السيد بول بييا، رئيس جمهورية الكاميرون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيا (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وأنا متأكد من أن خبرتكم الثرية ستفيدنا كثيراً في النجاح في توجيه مداولاتنا. ويمكنكم أن تعوّلوا على الدعم الكامل لوفد بلدي.

وأتوجه بالتهاني أيضاً إلى السفير بيتر طومسون، سلفكم ومهندس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على سجلّه الذي يستحق الثناء.

وأخيراً، أود مرة أخرى أن أهنئ السيد أنطونيو غوتيريش على انتخابه بالإجماع أميناً عاماً لمنظمتنا. ويمكنه أن يعوّل على الدعم المستمر من الكاميرون في ممارسته مهامه النبيلة والحساسة.

تنعقد الدورة الحالية في سياق عالمي يتسم بتعدد بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم، حيث يستمر الإرهاب في حصد آلاف الضحايا وحيث يسبب النشاط البشري اضطرابات مناخية وحيث نجد الفقر أبعد ما يكون عن الانحسار. غير أنها تجري أيضاً بالتوازي مع الجهود الجديرة بالثناء الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تستهدف ضمان التنمية البشرية بحيث لا يتخلف أحد عن الركب. وهذا ما يفسر الأهمية الكاملة لهذه المناقشة العامة، وموضوعها ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

إن مناقشاتنا، ولا سيما استنتاجاتنا، ستشكل اختباراً حاسماً لمدى التزامنا بمُثُل شعوب الأمم المتحدة التي تؤكد، في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، عزمها على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والدفع بالرقي الاجتماعي قدما وتهيئة مستويات معيشة أفضل لجميع الناس. وبالنسبة للكاميرون ولمعظم دولنا، فإن السلام شرط لا غنى عنه لبقاء الجنس البشري والتنمية المستدامة. ولا يزال السلام الذي ننعم به مهدداً على نحو خطير، لا سيما بفعل الإرهاب والنزاعات والفقر والاضطرابات المناخية. ويمكنني القول إننا اليوم، جميعاً، نتسوّل السلام، وإن هذه التهديدات المستمرة هي الشغل الشاغل لنا جميعا.

فاليوم، لا توجد قارة ولا يوجد بلد بمنأى عن آفة الإرهاب التي أصبحت فظائعها، للأسف، جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية. وأودّ أن أذكر بضعة أمثلة. في آب/أغسطس ٢٠١٧، وقعت هجمات في برشلونة وواغادوغو؛ وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أسفر تفجير وقع في بغداد عن وفاة ٢٩٢ شخصاً؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، خلّف حادث تحطم طائرة روسية من طراز إيرباص في سيناء ٢٢٤ قتيلا؛ وخلّف هجوم وقع في آذار/مارس ٢٠١٥ على مساجد في صنعاء ١٤٢ قتيلاً؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أسفرت هجمات في باريس وسان – دوني عن سقوط ١٣٠ قتيلاً.

إن مايدوغوري وكولافاتا وفوتوكول هي أسماء أماكن لا تستحضر في الذاكرة سوى صور جثث لأشخاص مجهولين لا نعرف أسماءهم. ويُقدّر عدد ضحايا جماعة بوكو حرام الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد بـ ٢ ٠٠٠. وتواجه الكاميرون وغيرها من البلدان المجاورة تلك الجماعة التي تُغيّر أساليبها وتكتيكاتها يومياً. ونقدر الدعم المقدّم من شركائنا في الكفاح ضد هذه الهمجية. ويستدعي الكفاح ضد جماعة بوكو حرام، وهي تنظيم جهادي، المزيد من التعبئة الواسعة النطاق إذا أردنا حقاً سحق تهديدها. إنها تقتل شعوبنا ومجتمعاتنا المحلية واستقلالنا وديمقراطيتنا. وهي تنشر الموت بدلاً من السلام. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى زيارة البعثة الرفيعة المستوى إلى منطقة بحيرة تشاد، بقيادة الأمين العام وبتكليف من مجلس الأمن بموجب القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

إننا نشجب استمرار النزاعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، التي تنشر المعاناة والمحن، وتؤدي إلى الكثير من الوفيات وتتسبب في نزوح الكثير من اللاجئين والمشردين، والأطفال الذين لا مأوى لهم، ويواجهون مستقبلا مجهولا بل بائسا. وتدرك الكاميرون، التي استضافت ولا تزال تستضيف آلاف اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا، مدى الأذى والضرر الذي لحقا بهم، ووجودهم المهدد. فلنحتشد إذن، ولنقم من خلال سياساتنا وسلوكياتنا وتصرفاتنا، بإعادة التركيز على الناس.

إن السلام معرض للخطر، ليس فقط بسبب الإرهاب والصراعات، ولكن أيضا جراء استمرار الفقر. لقد كرر مجلس الأمن من جديد بشكل مناسب بأن الفقر يشكل تهديدا خطيرا. فكيف يمكن للمرء أن يفهم حقيقة أننا نجد صعوبة في التصدي له؟ إن العديد من الإعلانات والقرارات، ومختلف عقود الأمم المتحدة الإنمائية وخطط العمل والبرامج الأخرى التي اعتمدتها الأمم المتحدة لم تكن فعالة بشكل كامل. وكانت النتيجة واضحة: استمرار الفقر، والفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع أكثر من أي وقت مضى. وقد تفاقمت هذه الحالة جراء تراجع أسعار السلع الأساسية.

ولنقم بتعبئة أنفسنا من خلال التضامن القوي لدحر الفقر. وعلينا أن نقرن أقوالنا بالأفعال. وعند قيامنا بذلك، فإننا سوف نوفر الظروف الملائمة لحياة كريمة لشعبنا. لذلك، فلنركز على الناس.

ويجب علينا إنقاذ كوكبنا للأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك، فإننا نرحب باتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي أود أن أذكر

بأن الكاميرون، كانت من بين أوائل البلدان التي وقعت عليه. ويسرنا اتخاذ خطوات من أجل تنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد بقوة من جديد الرغبة المشروعة للبلدان النامية بالإجماع، التي، كما نعلم جميعا، تُلوثُ بشكل أقل، وينبغي بالتالي أن تتلقى من البلدان الغنية، التي تُلوثُ بشكل أكبر، الموارد المتعددة الجوانب للقيام على نحو فعال بتعزيز أهداف اتفاق باريس على مستواها.

وبالنسبة لأفريقيا، يوجد تحديان. يتجلى أولهما في استمرار تدهور الغابات في أفريقيا الوسطى. فل ننقذ حوض نهر الكونغو، الذي يمثل الرئة الثانية لكوكب الأرض. وثانيا، هناك التصحر الذي يؤثر على بحيرة تشاد، وينذر بزوالها. إن تلك الرقعة المائية الكبيرة، التي لا غنى عنها لبقاء المجتمعات المحلية والتنوع البيولوجي، قد فقدت بالفعل ٩٠ في المائة من فرشاتها المائية. فلننقذ بحيرة تشاد. وعند قيامنا بذلك، فإننا سنسهم ونحفظ كوكب الأرض لما فيه الصالح الأكبر للبشرية.

والبحث عن السلام أمر يهمنا جميعا. ويجب على جميع البلدان أن توحد قواها من أجل تحقيق السلام. ألم يحن الوقت بعد لأصوات البلدان الفقيرة، ولا سيما في أفريقيا، أن تسمع؟ ألم يحن الوقت لأخذ رسالة أفريقيا إلى العالم بشكل أفضل؟ ألم يحن الوقت لكي نقوم بهيكلة منظمتنا لإعطاء وزن أكبر لأفريقيا مع تنشيط الجمعية العامة ومجلس الأمن، بشكل يكونان فيه أكثر إنصاتا إلينا وعدلا معنا؟ ويعد عالم يتسم بالمزيد من التضامن شرطا أساسيا لتحقيق السلام على الأرض.

وفي الختام، فإن السلام يمثل أغلى ما لدينا. وبدون السلام، لا يمكننا اتخاذ أي مبادرات مستدامة وفعالة لصالح شعوبنا، لا سيما شبابنا. إن موضوع هذه المناقشة يذكرنا بجدارة بالتزام الآباء المؤسسين للأمم المتحدة، المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وضمان الحياة الكريمة للجميع، متحررين من العوز، من خلال التعاون. وتحثنا هذه المناقشة على تجديد إيماننا بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وعلينا، معا، مواجهة التحدي الكبير المتمثل في السلام والتنمية العالميين.

مرة أخرى فإن الكاميرون، مثلما فعلت من هذه المنصة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تحث دول العالم على الاتحاد معا من أجل البشرية، التي يتعين وضعها من جديد في صلب سياساتنا العامة. ومن أجلها، دعونا نحقق السلام والحياة الكريمة على كوكب مستدام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكاميرون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تانيتي مانو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس

اصطحب السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماماو (*تكلم بالإنكليزية*): أحمل إليكم تحيات حارة من حكومة وشعب جمهورية كيريباس، الذي أتشرف بمخاطبة هذه الجلسة باسمه. وأنقل إلى الجمعية العامة، من خلال طريقتنا التقليدية وباسم الرب، السلام والمحبة. وليباركنا الرب جميعا.

وأشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. إنكم تتحملون مسؤولية هامة وتقودون أعمالنا خلال هذه

الدورة، وأنا على ثقة بأنه في ظل قيادتكم القديرة، سنتمكن من تحقيق الأهداف والغايات المحددة لهذه الدورة استناداً إلى موضوع ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“. والرجاء أن تطمئنوا إلى أننا ندعمكم ونتعاون معكم بشكل كامل.

وأنضم إلى الآخرين في الاشادة والتنويه مع الامتنان والفخر بقيادة سلفكم الرائعة، وهو أخ لنا من المحيط الهادئ، سعادة السفير بيتر طومسون، ممثل فيجي.

وبما أن هذه المناقشة العامة هي الأولى لأميننا العام الجديد، أتقدم إليه بأصدق التهاني على توليه قيادة منظمتنا. وإنني أنوّه بالتزامه الثابت تجاه إصلاح منظمتنا، بغية جعلها أكثر شمولاً واستجابة للحقائق العالمية المعاصرة التي تواجه دولها الأعضاء.

وأهنئكم، سيدي، على الموضوع الذي اخترتموه لهذه الدورة. إنه بمثابة تذكير لنا باثنتين من عجائب الخلق الكبرى: شعبنا وكوكبنا، الأمر الذي يثير بالغ القلق، مع ذلك، تجاه اليوم والغد. إن الناس هم الدعائم الأساسية لأُسرنا، ومجتمعاتنا، وأممنا، وكوكبنا، تربط بينهم القيم الإنسانية القوية وقوة الإيمان بالله. وهذا الموضوع يذكّرنا بالمسؤولية الهامة بصفتنا قادة، بغية التأكد من أن الحياة البشرية وكرامة الإنسان والقيم الإنسانية يجب أن تغلب على قيمة الدولار. وعلينا التأكد من أن تؤدي خدماتنا وأعمالنا إلى تحقيق هدفنا الرئيسي كأسرة عالمية، ألا وهو توفير السلام والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة، وتأمين حقوق الإنسان والكرامة لجميع مواطنينا. إننا جميعا نريد أن نعيش حياة سعيدة على كوكب آمن ومستدام.

وبصفتنا قادة لأمم ذات سيادة، نحن مسؤولون عن شعوبنا التي تكمن في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي كل عام، نجتمع في هذه القاعة من جميع أرجاء كوكبنا لتمثيل أصوات شعوبنا، ولنتشاطر انتصاراتها ومعاناها، ولنتشاطر رؤيتنا تجاهها وتجاه كوكبنا. والأصوات التي نمثلها في هذا التجمع هي أصوات دائمة الوجود تعبّر عن التجارب والتحديات بدرجات متفاوتة من الإلحاح والشدة.

ولقد شهدنا طوال السنوات الماضية معاناة البشر حول العالم نتيجة الصراعات المسلحة، والإرهاب، والاضطهاد، والفساد، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، على سبيل المثال لا الحصر. وعلى مدى الأسابيع القليلة الماضية، شهدنا أيضاً، عن طريق وسائط الإعلام، ما يدمي القلوب من خسائر في الأرواح ودمار واسع النطاق في منطقة البحر الكاريبي، والمكسيك، والولايات المتحدة نتيجة أعاصير متلاحقة بشكل غير مسبوق هي هارفي، وإيرما، وخوسيه، وماريا، فضلا عن وقوع زلزال.

وفي حين أن أعاصير التيفون الشديدة والرياح الموسمية التي ضربت آسيا سبّبت أيضاً معاناة إنسانية وخسائر كبيرة، إلاّ أنه لم يُبلَّغ بأنها توازي الأعاصير والزلازل التي ضربت الأمريكتين. فبالنيابة عن كيريباس شعباً وحكومة، أتقدم بخالص تعازينا وصلواتنا إلى جميع ضحايا هذه المآسي الطبيعية بينما يحاولون إعادة بناء حياتهم بعد فقدان أحبائهم وديارهم.

إننا نتصدى للمعاناة البشرية في البلدان المتضررة من الكوارث المباغتة، ولكن علينا ألاّ ننسى محنة الأشخاص الذين يعيشون في بلدان مثل كيريباس، وتوفالو، وجزر مارشال، وملديف وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لا تزال تعاني يومياً من الآثار المترتبة على كوارث المناخ البطيئة الظهور. وقد لا يسترعي ذلك انتباه المجتمع العالمي بسبب أثرها البطيء والاهتمام المحدود بها من وسائط الإعلام، ولكنها تسبب قدراً كبيراً من الألم والمعاناة في مجتمعاتنا المحلية.

وخلال هذه الدورة الثانية والسبعين، وبالنظر إلى موضوعنا، لا بد للأمم المتحدة أن تركّز على أشد الفئات ضعفاً وحرماناً من بين أعضاء أسرتنا العالمية، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. فيجب أن نوليها الاهتمام والدعم على

نحو خاص حتى تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي، مع التمتع بحياة لائقة وكريمة. ويجب أن نتأكد من عدم إغفالها في مسيرتنا العالمية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية العالمية. ويجب أن نوفر لها منبراً تنطلق منه للمشاركة المجدية في العمليات الدولية التي تؤثر على حياتها. ويجب علينا التأكد من سماع أصواتها.

وإن العمليات والنظم الدولية يجب تبسيطها وترشيدها بغية تعزيز المشاركة والوصول بسهولة إلى الموارد العالمية مثل الصندوق الأخضر للمناخ. وقبل كل شيء آخر، يجب توفير الحماية للحياة البشرية وكرامة الإنسان. ولا بد أن نحتفي بتنوع شعوبنا، وبثقافاتنا وقيمنا الثرية، وأن نبني عليها. ويجب علينا أن نحترم بعضنا البعض وأن نعمل معاً من أجل التغلب على التحديات العالمية وتحرير القدرات العالمية.

وعلى غرار الآخرين، تتطلع كيريباس إلى اليوم الذي تكون لنا فيه قصة مختلفة نقولها لأطفالنا – قصة خالية من المعاناة والخسائر الإنسانية المؤلمة؛ قصة نجاح وفرح. ويجب أن تبدأ تلك القصة بتحول رئيسي في ديارنا، ومجتمعاتنا، ودولنا، وعالمنا، ولكن الأهم من ذلك تحول فوري في قلوبنا. هذا هو المصدر الرئيسي لمشاكلنا العالمية.

وتشرع حكومتي في تنفيذ خطة رؤيوية طموحة وتحويلية لمدة عشرين عاماً بحيث تتحول كيريباس إلى أمة ثرية وسليمة وآمنة تستند إلى النمو المتسارع والاستثمار الاستراتيجي في رأسمالنا البشري والطبيعي والثقافي. وقطاعاتنا ذات الأولوية تتمثل آنياً في مصائد الأسماك والسياحة، مع توقع زيادة في مستويات دخلنا القومي من أجل المساعدة على تمويل أولوياتنا الانمائية. وتستهدف أعمالنا تمكين شعبنا على صعيدَي الأسرة والمجتمع المحلي. وشعبنا هو الأساس الذي تستند إليه أمتنا. وكلّما كان الأساس أقوى، أصبحت أمتنا أكثر صموداً وأكثر اكتفاء ذاتياً. ولقد وضعت حكومتي برامج لتوليد الدخل من أجل تعزيز مستويات الأُسر، والتصدي للفقر والمصاعب في مجتمعنا، وإتاحة الفرصة أمام شعبنا ليعيش حياة لائقة وكريمة.

وتتمثل سياسة حكومتنا في خدمة شعبنا ومساعدته بناء على مبدأي الحكم الرشيد والشفافية. وقد أنشأنا لجنة برلمانية مختارة لمكافحة الفساد. وقمنا بسن قانون للقيادة، ووضعنا القواعد والترتيبات التنظيمية الضرورية لإنشاء لجنة قيادية في العام المقبل. وقبل مغادرتي كيريباس في وقت سابق من هذا الأسبوع، أطلقتُ استراتيجيتنا الوطنية الأولى لمكافحة الفساد، وهي تشمل القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

إن تطوير وتعزيز حياة كريمة للجميع يتطلبان إقامة شراكات حقيقية وشاملة. وننوه بالشراكات القائمة، ونتطلع إلى إقامة شراكات جديدة.

ولا يمكننا الحديث عن التركيز على الناس وإيجاد حياة كريمة للجميع إن كانت أسرتنا في الأمم المتحدة غير مكتملة أو غير متوازنة. إننا نتعهد في كل عام بالتنسيق والعمل معا لتوفير حياة أفضل لشعوبنا، لكننا نختار تجاهل ٢٣ مليون شخص في تايوان ونحرمهم من الحق في أن يشكلوا جزءا من هذه الأسرة العالمية والمشاركة والمساهمة بشكل فعال في خطة التنمية المستدامة. ونطالب ببرنامج إصلاح سيدرج تايوان في جهود أسرتنا العالمية وحملتها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن كوكبنا يكافح من أجل مواكبة أطماعنا واحتياجاتنا التي لا يمكن إشباعها. إننا نشكل ضغوطا على قدرة كوكبنا ونأخذها لحدود خطيرة. والاستمرار في أنماط غير مستدامة للإنتاج والاستهلاك سيدفع نظام دعم الحياة في كوكبنا إلى حافة الانهيار. وعلامات التحذير التي تنذر بأحداث طبيعية غير مسبوقة، تسبب اليأس والخراب في أعقابها، ينبغي أن تكون بمثابة تأكيد على الوهن الذي أصاب كوكبنا.

ومن خلال الدروس المستفادة من الضرر الذي ألحقناه بالغلاف الجوي، يجب أن نكفل اتخاذ إجراءات عاجلة وجماعية للحفاظ على المحيطات، بحيث لا نكرر نفس الخطأ الذي اقترفناه في الغلاف الجوي. وقد أثلج صدري ملاحظة أن البند ٧٧ من جدول أعمال الجمعية العامة، الذي يقترح، في جملة أمور، وضع صك دولي ملزم قانونا من أجل الإدارة والاستخدام المستدامين للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لكيريباس وغيرها من البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الإيرادات المتأتية من مصائد الأسماك. وفشل وحيد في إدارة أي من مصائد الأسماك، أو لأي جزء آخر من المحيطات، يمكن أن تكون له آثار مدمرة، ليس فقط على مصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة المجاورة، ولكن على مصائد الأسماك في المحيط برمته. والإيرادات من صيد الأسماك تشكل حوالي ٨٠ في المائة من ميزانينا الحالية. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية أثر هذه المسألة على الرؤية الطموحة التي تتطلع بموجبها كيريباس، خلال ٢٠ عاما من الآن، إلى تنفيذ استراتيجية الاعتماد على الذات لتربية وتعليب وتسويق التونة.

وللمحيطات صلة قوية بالشعب والسلام والازدهار. وقد اضطلعت كيريباس بدورها في حفظ وإدارة المحيطات من خلال إعلان ١١ في المائة من إجمالي منطقتها الاقتصادية الخالصة منطقة محمية بحرية، وهي منطقة غير التجارية وكيان للتراث العالمي وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بهدف تمكين إعادة تخزين موارد مصائد الأسماك للمستقبل. كما أعلنا المنطقة الاقتصادية الخالصة بأسرها بوصفها ملاذا لسمك القرش. وإذا كانت دولة صغيرة محدودة الموارد مثل بلدي على استعداد لتقديم هذه التضحية العميقة التي تؤثر على اقتصادها وتقدم موردا للعالم أجمع يعيش الناس عليه يوميا، ومن المؤكد أن هذه الأسرة العالمية تمتلك قدرة أكبر بكثير وستقدم المزيد من التضحيات التي تركز على الناس، حتى يتمكن أطفالنا وأطفالهم من بناء حياة كريمة في بيئة مستدامة.

وبالرغم من كل تلك التحديات، فإننا نظل ثابتين في تطلعاتنا الإنمائية القوية ورؤيتنا لشعبنا. ونحتاج إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة بشأن تغير المناخ ونحتاج إلى الدعم من أجل التخفيف من معاناة شعوبنا. ونحن ممتنون لدعم جميع شركائنا الإنمائيين في جهودنا الرامية إلى التصدي لآثار تغير المناخ على شعبنا في مجالات من قبيل المياه والصرف الصحي، وحماية مواردنا المائية، وهياكلنا الأساسية العامة الحيوية والأراضي الزراعية.

وعملية الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، تستغرق وقتا طويلا للغاية لصرف الأموال. وكلما طالت مدة التأخير في إتاحة التمويل الذي تشتد الحاجة إليه لأغراض التكيف الملحة، كلما زادت التكلفة لشعبنا ولبيئتنا. ولا يمكن أن نتحمل الانتظار أكثر من ذلك. وفي إطار من خطة حكومة بلدي ”رؤية كيريباس ٢٠“، قررنا تولي زمام مصيرنا ووضع طرائق التمويل المبتكرة. وسيمكننا ذلك من تسريع الدعم لتمويل خطتنا للتنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث.

وبموافقة البرلمان، تقوم حكومة بلدي بالاستفادة من الصناديق السيادية كضمان للتمويل بالاقتراض الميسر. ومن الناحية المثالية، فإن الحكومة ستنظر في التمويل بالاقتراض الميسر بسعر فائدة ١ في المائة إلى ٢ المائة، الأمر الذي من شأنه أن يسدد عند إتاحة التمويل للمناخ أو لأغراض التكيف مع آثاره. ونقوم حاليا بكسب نحو ٦ في المائة من فوائد استثمارنا. وهذه حركة تتجاوز الأدوار التقليدية والمعتادة ولكننا ينبغي بالأحرى أن نبادر بدفع تطلعاتنا وتحقيقها لشعوبنا بدلا من انتظار المساعدة المالية التي قد تأتي في وقت متأخر جدا. إن مصير

البشرية والحياة يجب ألا يكون مرهونا بالعمليات البيروقراطية للمؤسسات المالية.

وفي الختام، كقادة لهذه الأسرة العالمية، تقع على عاتقنا مسؤولية أخلاقية للتركيز على الشعب الذي نخدمه، والسعي من أجل السلام والحياة الكريمة للجميع والتأكد من كوكبنا مستدام حتى يتمكن من مواصلة دعم الحياة. وفي سعينا من أجل التنمية المستدامة، فإننا نركز على الأساسيات الاقتصادية في كثير من الأحيان على حساب القيم الإنسانية. لقد انحرف طويلا تركيزنا بعيدا عن أغراض هذه الأسرة العالمية لمعاركنا الفردية والسعي للسلطة والهيمنة والجشع. وفي هذه العملية، لا ندرك أن بالنسبة لبعض أفراد هذه الأسرة العالمية، فإن الأولوية هي مجرد البقاء على قيد الحياة وتوفير حياة كريمة ومستقبل لأطفالهم.

الرحمة والمحبة التي توجد داخلنا جميعا يمكنها بسهولة تحويل التحديات العالمية عن طريق التركيز على أضعف الفئات في أسرتنا العالمية. فلنفكر مليا في إيجاد حلول أفضل، وما نحتاج إليه هو ترجمة معنى الأسرة لما تمثله – المحبة والتعاطف والاحترام والتفاهم والعطف. تلك هي الحلول التي لا تقدر بثمن للمشاكل المتفاقمة التي لا نزال نواجهها.

إننا نأتي إلى هذا التجمع للإصغاء والتحاور، فلنفعل ذلك بقدر أكبر من التعاطف والتفاهم والمحبة والاحترام والعطف. وكما يقول المثل، لم يفت الأوان للبدء من جديد.

في الختام، أود أن أشاطر جميع الحاضرين، حبنا ومباركتنا التقليدية: ”تي ماوري، تي راؤي، أوي تي تابوموا“، ومعناها:تمنياتنا بالصحة والسلام والرخاء لنا جميعا.

فليبارك الله جميع أبناء شعبنا. وليبارك الله قادة الأمم المتحدة وأسرة الأمم المتحدة التي ننتمي إليها، وليبارك الله بيتنا المشترك، كوكبنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد تانيتي ماماو، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية والهجرة في جمهورية كيريباس، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فوستن أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى.

اصطُحب السيد فوستن أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فوستن أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توادیرا (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشارك جميع من سبقوني على هذه المنصة في التقدم إليكم، سيدي الرئيس، بالتهاني الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة النبيلة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لسلفكم، السيد بيتر طومسون، على عمله الهائل والإنجازات البارزة خلال فترة ولايته. كما أود أن أشيد بالسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على الأعمال التي اضطلع بها منذ أن تولى قيادة منظمتنا المشتركة.

تنعقد الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة في وقت يواجه فيه كوكبنا تحديات عديدة، بما في ذلك مسألة الإرهاب

الدولي التي يجب التصدي لها على نحو عاجل. وقد ضرب انعدام الأمن بجذوره في كل مكان. وسواء في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أوروبا، يتعرض الأمن الدولي باستمرار للتهديد من قبل الجماعات الإرهابية على اختلاف مشاربها. ولهذا السبب، أتوجه بنداء رسمي إلى المجتمع الدولي بأسره من أجل مضاعفة جهوده وحشد إمكاناته من أجل القضاء على هذه الآفة.

وفيما يتعلق بمسألة الهجرة، فإن شمال أفريقيا يشهد حالة من الاضطراب نتيجة لضحاياها الكثيرين الذين يُتركون في الصحراء أو يختفون في البحر. وغالبا ما تترتب على محاولات عبور البحر الأبيض المتوسط عواقب وخيمة، وهي لا تزال تشكل تحديا كبيرا يجب أن يدفعنا إلى العمل. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة اللاجئين قد تفاقمت في السنوات الأخيرة وأصبحت خطيرة جدا لدرجة أنها غدت الآن أحد الشواغل ذات الأولوية للمجتمع الدولي التي تستدعي اهتماما خاصا.

أما بخصوص تغير المناخ والتنمية المستدامة، فلا يزال كوكبنا يعاني من آثار الظواهر الطبيعية مثل الزلازل والتهطال المفرط والجفاف وتسارع زحف الصحراء والاحترار العالمي، وهي شواغل حقيقية.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أُذكر جميعنا، بوصفنا موقعين على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بالوفاء بالالتزامات المقطوعة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بحشد ما يلزم من جهود للحفاظ على بيئتنا المشتركة.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فإن جمهورية أفريقيا الوسطى، بصفتها عضوا في الاتحاد الأفريقي، تؤيد الموقف الموحد للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، على النحو الذي اعتمده منتدى مجموعة البلدان الإحدى عشر في مالابو، بشأن الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن ليشمل القارة الأفريقية.

ومن القضايا العالمية الأخرى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، والتي تمثل شروطا مسبقة لا غنى عنها من أجل الرفاه الاجتماعي. وأتعهد بأن يواصل بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تقديم إسهامنا المتواضع في عملنا المشترك من أجل تحقيق ما نتطلع إليه جميعا من سلام وأمن وتنمية مستدامة.

إنني أرحب باختيار موضوع الدورة الحالية المعنون ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام“، الذي يعبر بصورة كافية عن أهمية مكانة الجنس البشري في جدول أعمال منظمتنا، ويتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي اعتُمدت هنا في عام ٢٠١٥، والتي تهدف إلى تخفيض معدلات الفقر بواقع النصف بحلول عام ٢٠٣٠.

واليوم، وفي إطار السياسة الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى، فإن برنامجها لبناء السلام والإنعاش يضع مواطني أفريقيا الوسطى في صميم أولوياته. وبدعم من شركائنا الفنيين والماليين، مكن البرنامج الحكومة من وضع إطار مؤسسي مناسب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف التي تم تحديدها بوصفها إجراءات ذات أولوية.

وبما أن هذه الدورة للجمعية العامة تتيح لي الفرصة للتكلم عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أقول بضع كلمات. في الواقع، لقد أشرت، خلال مؤتمر المانحين في بروكسل الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إلى الحلم الذي أتشاطره مع أبناء بلدي، وهو بناء دولة يمكنها أن تتصالح مع نفسها في ظل أجواء الهدوء الذي تنعم به الأمم المتنوعة والمتصالحة. وأسفرت مناشدتنا، كما أشرت للتو، عن تعبئة لم يسبق لها مثيل لجهود التضامن الدولي مع جمهورية أفريقيا الوسطى بغية ضمان تنفيذ برنامج بناء السلام والإنعاش في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولمتابعة تنفيذ تلك الخطة، توصلنا إلى اتفاق يُعد بمثابة إطار جديد للالتزام المتبادل بين جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي. ومن ذلك المنطلق المتمثل في التشاور الدائم مع الجهات

الشريكة، قدمت هنا في نيويورك يوم الثلاثاء ١٩ أيلول/سبتمبر سردا للتقدم المحرز في تنفيذ التزاماتنا نحو تنفيذ برنامج أفريقيا الوسطى لبناء السلام والإنعاش.

وأود أن أذكر بعض جوانب البرنامج الذي وضعناه. فعلى صعيد التزامنا بالسلم والأمن، حشدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مواردها لتوطيد العملية المفضية إلى وقف جميع الأعمال العدائية داخل البلد. ومن خلال العمل الدؤوب، تمكنا من ضمان المشاركة النشطة والدائمة للجماعات المسلحة الـ١٤ المنخرطة في أعمال لجنة المتابعة الاستشارية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وعقدت اللجنة بنجاح اجتماعها السابع يومي ٣ و ٤ آب/أغسطس.

وفي سياق سعينا الدؤوب لإحلال السلام، قبلنا بمساهمة جمعية سانت إيجيديو، والتي أدت إلى توقيع الاتفاق السياسي للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٩ حزيران/يونيه. وفي تلك المناسبة، كان على كل الجماعات المسلحة إعادة تأكيد التزامها بسلامة أراضينا الوطنية وبقيمنا المشتركة وبالمبادئ الدستورية للجمهورية.

وبالرغم من إحراز ذلك التقدم الهام، فإننا نعرب عن الاستياء لانتهاك بعض الجماعات المسلحة التزامها بالوقف الفوري للأعمال القتالية في جميع أنحاء الأرض الوطنية. وتدين حكومة بلدي إدانة قاطعة أعمال العنف الطائشة التي لا تزال تعتم حياة المدنيين الأبرياء.

وسعيا لتنشيط عملية السلام إلى كامل إمكاناتها، وتعزيز اتساق نهجنا وتوحيد دعم أصدقائنا، فإننا أيدنا أعمال تنسيق جميع جهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى اعتماد خارطة الطريق لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى في ليبرفيل في ١٧ تموز/يوليه. ونشيد بإحراز ذلك التقدم الرئيسي، الذي يمثل الالتزام الثابت للبلدان المجاورة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بإنجاح سعينا الحثيث من أجل السلام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالنتائج الواعدة للغاية للاجتماع الأول لفريق التيسير التابع للمبادرة الأفريقية الذي عقد في بانغي في ١١ أيلول/سبتمبر. وأمام الجمعية، أؤكد من جديد على التزامي القوي بالمبادرة الأفريقية، فضلا عن التزامي بضمان إنجاحها الكامل لمصلحة زملائي المواطنين، تمشيا مع التوقعات التي نشاطرها مع البلدان الصديقة والمنظمات التي تدعمنا. وفي هذه المرحلة، تشكل المبادرة الإطار الوحيد الذي يوحد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة في ظل القيادة الحازمة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي سياق تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، تتواصل أعمال لجنة تقديم المشورة والرصد واكتسب البرنامج زخما مع المشروع التجريبي الذي أطلقته في ٣٠ آب/أغسطس. وشملت المرحلة الأولى للمشروع ٤٠ مقاتلا سابقا من كل جماعة من ١٣ من أصل الجماعات المسلحة الـ ١٤. ونبذل كل الجهود لكفالة أن يصبح نجاح البرنامج التجريبي مقياسا هاما لالتزامنا الحقيقي بالسلام، لأن إيماننا بالسلام لا يتزعزع.

وفي الوقت نفسه، فإننا نعمل على إعادة بناء جيش وطني وتمثيلي ومهني وجمهوري في إطار إصلاح قطاع الأمن، يسترشد بسياسة للأمن الوطني تستند إلى إنجازات توافق آراء سياسي، مع مراعاة التهديدات الماثلة للأمن، وإلى القيم والمبادئ الجمهورية التي يجب أن تسترشد بها الدولة في الاضطلاع بمهمتها السيادية بغية ضمان توفير الأمن للجميع. وبتلك الروح، أدى الدعم الذي قدمته بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تشكيل كتيبتين جاهزتين للانتشار،

وأبدت البلدان الصديقة والشقيقة تضامنها بشكل ملموس في تدريب عناصر أفريقيا الوسطى وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن أجل تلبية الحاجة إلى تعزيز الأمن الداخلي، جرى تجنيد ٥٠٠ فرد من الشرطة والدرك بمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي مجالي العدالة وحقوق الإنسان ركزت جهودنا على تشغيل المحكمة الجنائية الخاصة وتدريب حراس السجون، فضلا عن تحسين هياكلنا الأساسية للقضاء والمؤسسات الإصلاحية. وبناء على ذلك تولي حكومة بلدي أهمية كبيرة للمصالحة الوطنية، ولكننا لن نتمكن من تحقيق تلك المصالحة بدون العدالة، التي يجب أن تعالج العديد من دعاوى الضحايا.

كما أن إعادة نشر الإدارة في المقاطعات أحد أكبر الأولويات وأشدها إلحاحا، وتلقى تنفيذها الدعم من المجتمع الدولي. وأشيد بإعادة نشر موظفي الخدمة المدنية في محليات البلد المختلفة، وأيضا بالموارد الكبيرة التي استثمرت بالفعل في استعادة الهياكل الأساسية العمومية. وبالدعم المستمر المقدم من أصدقائنا ومن خلال الأمم المتحدة، شرعت الحكومة في تنفيذ مشروع بامباري التجريبي للاحتفال باستعادة سلطة الدولة. وبذلك الزخم الجديد في إعادة نشر الإدارة الحكومية في جميع أنحاء الإقليم، فإننا نمضي على مراحل في ضمان أن يكون النهج شاملا بقدر الإمكان.

وفيما يتعلق بالإدارة المالية، فإن أعمال الحكومة تحقق نتائج تدعو إلى التشجيع يجب متابعتها بقوة أكبر، بالنظر إلى أن البلد لم يخرج بعد بشكل كامل من الأزمة الحادة التي كانت تمزقه. ومنذ التوقيع على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٦، نفذت تدابير عدة لتعزيز الأداء المالي للدولة. وظل تعزيز آليات الإدارة المالية العامة منعكسا في اعتماد تدابير لترشيد التدابير شبه الضريبية وزيادة الشفافية المالية لكي تتكيف بشكل أفضل مع أوجه النقص في الإيرادات. وتؤكد الوثيقة الختامية للاستعراض الثاني في إطار تدبير التسهيل الائتماني الممدد الصادر عن صندوق النقد الدولي في تموز/يوليه، على أننا نشرع بكل حزم في السير على طريق الإدارة المالية الرشيدة.

إن الانتعاش الاقتصادي مجال آخر نكرس له اهتمامنا الكامل. وكان للأزمة التي طال أمدها آثار مدمرة على الإنتاج، مما أدى بالتالي إلى ارتفاع معدل الفقر. وأدى الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وانعدام الرؤية إلى أن ينضم بعض زملائي المواطنين إلى صفوف من يستغلون أعمال العنف. وستظل إعادة إعمار جمهورية أفريقيا الوسطى بعيدة المنال ما دام الانتاج لا يمكن التنبؤ به وغير خاضع لسلطة عامة وغير منظم بتاتا من هذه السلطة. وفي الوقت الحاضر، وضمن تدابير أخرى، فإن حكومة بلدي ملتزمة بتعزيز برنامجها لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج لكي يمكن إعادة استثمار كل الطاقة السلبية التي نشرت حتى الآن بصورة مربحة بقدر أكبر في خدمة الدولة وفي الجهود الرامية إلى إنعاش المجتمعات المحلية. وفي ذلك الصدد، يكمن القطاع الأولي والزراعة والثروة الحيوانية في صميم أعمالنا.

ولا بد أن تكون الاستفادة من الموارد الطبيعية، وهي قطاع في أمس الحاجة إلى الاهتمام في القطاع، خاضعة كليا لسيطرة الدولة. وبالرغم من الإقرار بأن جمهورية أفريقيا الوسطى تفيض بالموارد الهائلة، فإن تلك ستظل عبارات جوفاء إذا أخفق تسخير هذه الموارد في إحداث تأثير إيجابي على الحياة اليومية لجميع زملائي المواطنين.

وكل تلك الأعمال والتقدم المحرز لا يمكن أن تسمح لنا بأن ننسى الحالة الإنسانية، التي تدهورت تدهورا خطيرا في عدة محليات في بلدي، عقب تجدد أعمال العنف، التي لا يزال دافعها الحقيقي الافتراس والمنافسة الشرسة من أجل السيطرة

والاستغلال غير المشروع للثروات الكامنة على سطح الأرض في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويقدر أن حوالي ٢,٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. إننا نجابه ٠٠٠ ٦٠٠ من المشردين داخليا، الذين لا بد من دعمهم ومساعدهم ليتمكنوا من العودة إلى ديارهم والعيش حياة منتجة. وعلاوة على ذلك، تقدر جمهورية أفريقيا الوسطى أن ٠٠٠ ٥٠٠ من مواطنيها من اللاجئين، ولا سيما في البلدان المجاورة، ويجب ألا ندخر وسعا في إعادتهم إلى وطنهم. وتشكل الأزمة الإنسانية التي تشهدها جمهورية أفريقيا الوسطى أحد العوامل التي لا تؤدي سوى إلى تفاقم الحالة السياسية وتعقيدها. وذلك خطر يجب علينا أن نتجنبه.

وفيما يتعلق بالأيام والأشهر المقبلة، أود أن أشاطر الجمعية العامة مجالات التركيز الرئيسية في إطار الالتزام المتبادل. وفيما يتعلق بالسلام والأمن، أود أن نركز كل طاقاتنا على ضمان أن نكون، بحلول نهاية هذا العام، قد اتخذنا خطوات هامة فيما يتعلق بالحوار مع الجماعات المسلحة وتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. إن ثبات التزامنا أمر لا لبس فيه.

ومع ذلك، وبالرغم من أن الحوار بشأن تلك المسألة يسير على قدم وساق، فإن من المعلوم جيدا أن على الدولة أن تواصل أداء عملها، وعلى وجه الخصوص، أن تضمن سلامة جميع المواطنين. وتتطلب جهود إعادة انتشار القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي أن تكون هذه القوات قادرة على اتخاذ إجراءات. ولذلك، وباسم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، أناشد مجلس الأمن رسميا، بوصفه الجهاز السياسي للأمم المتحدة المكلف بضمان السلام العالمي، استخدام الوسائل والأدوات المتاحة له، بما في ذلك تخفيف الشروط التي تنظم تجهيز قواتنا الجمهورية للدفاع والأمن لكي تتمكن من الإسهام في الإعادة السريعة للسلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي سيمكننا من توطيد الإنجازات الديمقراطية التي حققت حتى الآن.

وفيما يتعلق بالحوكمة السياسية والإدارية والمالية، سنعزز حوارنا مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية ونقدم الدعم السياسي اللازم لتنفيذ خريطة الطريق للسلام والمصالحة في بلدنا. وإننا نرغب رغبة قوية في أن نتمكن من اختتام ذلك الحوار في عام ٢٠١٧، حتى يكون العام الجديد عاما يحمل في طياته احتمالات تحقيق سلام حقيقي. وأدعو الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في ذلك الصدد، إلى التصرف بسرعة والتعجيل بتيسير مداولات فريق خبراء التسهيلات. كما سألتزم بالعمل في مجال العدالة والمصالحة. وينبغي أن تمكننا الأعمال التحضيرية لتنفيذ آلية العدالة الانتقالية من جعل سنة ٢٠١٨ سنة مكرسة للعمل الهائل المتمثل في إعطاء مواطنينا الفرصة للتحاور بأسلوب صريح ولإبراز الحقيقة ولاتخاذ قرارات بشأن المضي قدما نحو مستقبل أكثر إشراقا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باروس ميليت (شيلي).

باختصار، هذا هو حالنا. وذلك هو العمل الذي نقوم به على الدوام من أجل السلام والمصالحة وإعادة إعمار جمهورية أفريقيا الوسطى. وإنني ملتزم التزاما تاما بإنجاح جهود تحقيق السلام. ولكن، لا شك في أن الدول الأعضاء تدرك أن قدرة جمهورية أفريقيا الوسطى محدودة. وإننا نأسف اليوم – علاوة على أوجه ضعفنا – لحقيقة أنه حتى عدد العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لا يكفي لمواجهة التحدي المتمثل في حماية مواطنينا المدنيين. وتزايد التهديدات الأمنية المرتبطة بالعنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة يعني أنه ينبغي لنا وضع ترتيبات لضمان ألا تصبح الأزمة ذات طابع عام. وإذ أناشد من أجل تخفيف القيود المفروضة على جيشنا في الحصول

على المعدات، فإنني الآن أدعو المجتمع الدولي كذلك إلى زيادة عدد الأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة بالنظر إلى الرقعة الواسعة التي يتعين عليهم تغطيتها. كما أطالب باستعراض وتعزيز ولايتها، التي ستنتهي قريبا، بغية مساعدة الحكومة الشرعية في استعادة السيطرة على المناطق التي تحتوي على الموارد الطبيعية التي تشتهيها مختلف الجماعات الخارجة عن السيطرة.

وأود أن أعرب عن امتنان شعب جمهورية أفريقيا الوسطى للبلدان الشقيقة التي أرسلت حفظة سلام إلى بلدي. وأشيد بذكرى من قضى نحبه منهم وهم يضطلعون بمهمتهم النبيلة والخطيرة لتحقيق السلام. وأتمنى كل النجاح لهذه المداولات، وأنا شاكر على إتاحة الفرصة لي للتكلم عن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فوستين أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

المناقشة العامة

خطاب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

اصطُحب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد فيليب (جمهورية مولدوفا) (*تكلم بالرومانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): في البداية، أهنئ بحرارة السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأتمنى له النجاح في الاضطلاع بولايته الهامة.

كما أتوجه بالشكر إلى سلفه، السيد بيتر طومسون، على ما أبداه من تفان ومهنية في تسيير أعمال الدورة السابقة.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عبارات التشجيع والدعم للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش. وإنني لعلى ثقة من أننا سننجح، في ظل قيادته المقتدرة والجهود المشتركة للدول الأعضاء، في إعادة تحديد دور الأمم المتحدة وتكييفه مع متطلبات العالم المعاصر.

من الواضح أن جميع المجتمعين في هذه القاعة العظيمة يساورهم قلق عميق إزاء التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وما النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط والنزاعات التي طال أمدها والإرهاب والتطرف العنيف والمحن الناجمة عن الفقر سوى بعض الظواهر التي تنال من السلام والتنمية المستدامة. ويساورنا قلق مماثل إزاء التكديس المفرط للأسلحة التقليدية وتطوير البرامج النووية. فالبيئة الدولية التي تتسم بالتهديدات باستخدام القوة، بما في ذلك الأسلحة النووية، تؤدي إلى تفاقم الشعور بانعدام الأمن وانعدام الثقة بدرجة كبيرة.

وتؤثر الكوارث الطبيعية المدمرة التي تحدث بتواتر متزايد في عالم يعاني من الاحترار على مئات الملايين من الناس، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع. وأود، في ذلك السياق، الإعراب عن عبارات التعاطف والتعازي الحارة للبلدان والأسر المتضررة من الأعاصير المدمرة التي حدثت مؤخرا، وكذلك من الزلزال الذي حدث في المكسيك.

تُظهر البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون أننا جميعا لدينا تصورات متماثلة عن المشاكل العالمية. ونحن اليوم بحاجة

أكثر من أي وقت مضى إلى الالتزام المشترك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمواجهة تلك التحديات. وأود أن أكرر، في ذلك السياق، دعم بلدي الكامل لخطة الأمين العام غوتيريش للإصلاح، التي تركز مجددا على منع نشوب النزاعات وإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية وإصلاح الإدارة الداخلية للأمم المتحدة من أجل التصدي بفعالية للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم.

وقد انخرط بلدي، منذ التوقيع على اتفاق الارتباط مع الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٤، في عملية معقدة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى بناء مجتمع حديث مبني على نموذج التنمية الأوروبي. وتركز جهودنا الدؤوبة على توطيد سيادة القانون وتطوير اقتصاد سوق فعال، فضلا عن وجود بعد اجتماعي بارز واحترام حقوق الإنسان.

والأولويات الاستراتيجية للتنمية القطاعية تستلزم، أولا وقبل كل شيء، تحديث الهياكل الأساسية وإدارة الموارد بكفاءة وتعزيز الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة، فضلا عن تطبيق التقنيات الحديثة في مجال الزراعة. وقد شرعنا أيضا في إصلاح الإدارة العامة والخدمات العامة، مع ضمان المساواة بين الجنسين والنهوض بالشباب. ونحن نملك الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ الكامل لتلك الإصلاحات، وسنواصل، في ذلك المسعى، الاعتماد على دعم شركائنا في التنمية، لا سيما الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وتؤيد جمهورية مولدوفا تماماً الرأي القائل إن منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، ولا سيما تلك التي طال أمدها، أمر لا غنى عنه لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعدم إحراز تقدم في تسوية تلك النزاعات ينبغي أن يدفع هيئات الأمم المتحدة المختصة إلى مزيد من الانخراط المباشر. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تتجاهل أي نزاع في العالم، بغض النظر عما إذا كان مدرجاً في جدول أعمال مجلس الأمن أم لا.

ونحن نقدر للجمعية العامة موافقتها على إدراج بند بعنوان ”النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“، على جدول أعمالها ومواصلة النظر فيه. وخلافاً لما يخشاه البعض، فإن مناقشات الجمعية العامة في إطار هذا البند لا تقوض الآليات القائمة للتفاوض بشأن تسوية النزاعات في منطقة منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، التي تتألف من جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان وجمهورية مولدوفا. بل على العكس من ذلك، فإن الرصد المستمر للحالة في المنطقة المعنية، إلى جانب اتباع نهج استباقي من جانب الأمم المتحدة عندما يُطلب تدخلها، يمكن أن يمنع المحاولات الرامية إلى تغيير الحدود السياسية لبعض دول المجموعة باستخدام أساليب تتعارض مع الديمقراطية والقانون الدولي، أو أن يتصدى لتلك المحاولات بشكل فعال.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن قلق جمهورية مولدوفا البالغ إزاء استمرار النزاع المسلح في الجزء الشرقي من أوكرانيا – ذلك النزاع الذي يهدد السلام والأمن في منطقتنا. وأود التأكيد مرة أخرى على دعمنا الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ومنذ ١٩٩٢، أشرنا مراراً وتكراراً من على هذا المنبر إلى النزاعات التي لم تحل في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا. وهو نزاع معقد أيضا بسبب التواجد غير المشروع للقوات العسكرية الأجنبية على أراضينا الوطنية. وقد أكدنا أنه على خلاف النزاعات المماثلة الأخرى في ما بعد الحقبة السوفياتية، فإن النزاع في ترانسنيستريا، وإن كان أقل تعقداً، يمكن تسويته بسهولة أكبر إن أبدت كل الأطراف المعنية الإرادة السياسية الضرورية. وفي حالتنا، لا يوجد أي عداء إثني أو ديني، ويمكن للسكان على

ضفتي نهر نيسترو أن يعيشوا في سلام وتفاهم متبادل داخل دولة مولدوفا بعد إعادة الإدماج.

وعلى الرغم من جهودنا طوال السنوات الـ ٢٥ الماضية بمشاركة جهات فاعلة دولية، لم نتمكن من تسوية النزاع السياسي. وسنواصل جهودنا من أجل إيجاد حل في إطار نسق التسوية الحالي ٥ + ٢. وبالنسبة لنا، من الأهمية بمكان أن يقوم الحل على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية مولدوفا، على أن يكون لمنطقة ترانسنيستريا مركز خاص، على النحو الوارد في الوثائق ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونعتقد اعتقاداً راسخا أن عملية التسوية يمكن أن تستند إلى تحويل قوة حفظ السلام الثلاثية الحالية، التي تضم أيضاً فرقة روسية، إلى بعثة مدنية متعددة الجنسيات تضطلع بولاية دولية. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن قوة فض الاشتباك الثلاثية، التي أنشئت وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار المولدوفي – الروسي المبرم في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢، قد أدت الغرض منها منذ فترة طويلة. وتحولت هذه الآلية العتيقة إلى عامل استمرار للنزاع وفشلت في ضمان تجريد المنطقة الأمنية من السلاح بالكامل وفي إزالة العقبات التي تعترض حرية تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات.

وعلى خلاف توقعاتنا، لم يسحب الاتحاد الروسي بعد قواته العسكرية من أراضي جمهورية مولدوفا، وفقاً لالتزاماته الدولية، على النحو الوارد في اتفاق وقف إطلاق النار المولدوفي – الروسي المبرم في تموز/يوليه والاتفاق المولدوفي الروسي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وفي وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذات الصلة، ولا سيما الإعلان السياسي المعتمد في مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٩.

وأود أن أوضح أن تلك القوات العسكرية مختلفة، ولا ينبغي الخلط بينها وبين الفرقة الروسية التي تشارك في قوة حفظ السلام الثلاثية، التي تعمل على أساس ترتيبات خاصة. إن التمارين العسكرية التي تجريها القوات الروسية بانتظام في منطقة ترانسنيستريا، مع المشاركة المتزايدة للقوات شبه العسكرية التابعة للنظام الانفصالي في تيراسبول، تشكل تهديداً أمنياً مستمراً لجمهورية مولدوفا. كما أن التدريبات العسكرية المشتركة تشكل انتهاكاً صارخاً للالتزامات الصريحة الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار المولدوفي الروسي المبرم عام ١٩٩٢.

ووفقاً لتقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن مخازن مجموعة العمليات التابعة للقوات الروسية تحتوي على أكثر من ٢١٠٠٠ طن متري من الأسلحة والذخائر. وحكومة جمهورية مولدوفا لا تملك السيطرة على تلك الأسلحة والذخائر أو رصدها. ونظراً لتعذر الوصول إلى مخزونات الأسلحة والذخائر التي تسيطر عليها القوات الأجنبية، لا يمكن تقييم الحالة التقنية لتلك الذخائر – وبعضها قد يشكل خطراً بيئياً كبيراً– كما أن عمليات نقل الأسلحة والذخائر داخل إراضيها أو في الخارج لا يمكن رصدها.

ولنفس الأسباب، فإن جمهورية مولدوفا غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية كدولة طرف بموجب مختلف الاتفاقيات الدولية لنزع السلاح. وعلى الرغم من أنها تقع في أراضي جمهورية مولدوفا، فإن تلك الأسلحة والذخائر لا تخضع لولايتها أو سيطرتها. وإذ تأخذ في اعتبارها التزامات الاتحاد الروسي والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وأحكام دستور جمهورية مولدوفا بشأن مركز الحياد الدائم وعدم القبول بنشر القوات العسكرية لدول أخرى على أراضينا الوطنية، فإننا نؤكد بقوة مجدداً على طلب الانسحاب الكامل وغير المشروط لما يسمى مجموعة عمليات القوات الروسية – التي خلفت الجيش السوفياتي الرابع عشر السابق – والمتمركزة بصورة غير مشروعة في أراضي جمهورية

مولدوفا. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أيضاً أن أحتج بالإعلان الصادر عن برلمان جمهورية مولدوفا في ٢١ تموز/يوليه، الذي يدعو الاتحاد الروسي إلى استئناف عملية سحب قواته وذخائره من أراضي جمهورية مولدوفا واستكمالها.

وإذ تضع في اعتبارها أن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، فإن جمهورية مولدوفا، وفقاً للمادة ١١ من ميثاق الأمم المتحدة، تطلب أن يدرج في جدول أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة بند جديد معنون ”انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا.“ وفي هذا الصدد، فإنني أدعو بكل احترام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هذا الطلب المشروع الذي يتفق تماماً مع مبادئ الميثاق، ويمثل المصالح الأساسية لجمهورية مولدوفا. ونأمل أن إدراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة ومواصلة نظر الدول الأعضاء فيه بطريقة بناءة وغير مسيسة، سيشكل ممارسة هامة وضرورية في الدبلوماسية الوقائية، في بلد وفي منطقة يتعرض فيها صون السلام والأمن للعرقلة باستمرار نظرا لغياب الحوار القائم على الاحترام المتبادل واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بافل فيليب، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، من المنصة.

خطاب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

اصطحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ميشيل (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أعرب عن دعمنا لضحايا الأعاصير التي وقعت مؤخرا وضحايا الزلازل في المكسيك. إن هذه الكوارث الطبيعية تدمر حياتنا وأحلامنا بوحشية وتتسبب في عدم الاستقرار وانعدام الأمن. غير أن هذه المآسي هي، في المقام الأول، بمثابة صيحات تحذيرية. فهي تذكرنا بالحاجة الملحة إلى العمل معا لمواجهة الاحترار العالمي. وفي هذا الصدد، أود الإعراب عن الترحيب والتأييد للمبادرة التي اتخذها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في أعقاب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الرامية إلى إبرام اتفاق حقيقي وبعيد المدى بشأن البيئة.

ولا يمكننا أن نؤجل ما نحتاج إلى القيام به اليوم، ولا شك في ذلك. فبالنسبة للعديد من البلدان، لا سيما الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ والمحيط الهندي والبحر الكاريبي، تؤثر هذه الظواهر الطبيعية تأثيرا مباشرا على بقائها. ويجب أن نترك لأطفالنا كوكبا يمكنهم العيش والتنفس فيه، كوكبا يثريه التنوع البيولوجي. فلنستخدم أفضل ما لدينا من معلومات وقدرتنا على الإبداع من أجل الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي الوجودي.

إننا جميعا نريد عالما أكثر أمانا. إننا نريد الكفاح بلا هوادة ضد جميع أشكال الظلم وعدم المساواة والتمييز، سواء على أساس اللون أو الدين أو نوع الجنس أو الثقافة أو الميول الجنسي. ونريد جميعا تعزيز الحريات الأساسية العالمية. وعندما نريد تحقيق الأفضل لبلداننا ومواطنينا، فما من شك في أهمية حرية الصحافة وحرية التعبير. ففي كثير من الأحيان، يتم التلاعب بالانتخابات وتقويض العدالة. وهناك انعدام للشفافية وتفشي للفساد بشكل منظم. ويجب على المؤسسات الوطنية والدولية على السواء ضمان الحريات الشخصية والاستمرار في

السعي نحو تحرر الجميع وتمتعهم بالمزيد من الكرامة. ولا بد، بطبيعة الحال، أن تحترم السيادة احتراما كاملا، ولكن لا يمكن استخدام السيادة كدرع واق أو ذريعة لمحاولة إضفاء الشرعية على الأعمال الوحشية أو الخضوع القسري.

إن هذه ليست محاضرة عن الآداب العامة وليست معنية بإملاء نموذج للديمقراطية الكاملة، سواء بالإرادة أو القوة. بل إنها تتعلق بإقناع الآخرين، عن طريق الحوار المستمر والمطرد، بضرورة الدفاع عن قيمنا العالمية بلا تحفظ باسم كل إنسان، بغض النظر عن مكان وجوده أو المكان المتوجه إليه. فلم يحدث أبدا في أي حالة أن ساعد قطع العلاقات الدبلوماسية على النهوض بالقيم العالمية، ويمثل قطع الحوار عملا جبانا للتخلي عن أولئك الذين يناضلون من أجل مزيد من الحرية في بلدهم.

إننا جميعا نريد عالما أكثر أمانا. وإن السلام والأمن والاستقرار هي أفضل ضمان لأن يعيش الجميع حياتهم على أكمل وجه، ويحصلوا على ما يكفي من الغذاء، والعمل، والسكن، ويتمكنوا من إرسال أطفالهم إلى المدارس. ومع ذلك، لا تزال هناك اليوم الكثير من النزاعات والحروب والكراهية التي تمزق الآمال والأحلام.

ولم تنج أي قارة من آفة الإرهاب. وتأجيج الكراهية ونشر سموم التفرقة هي الهدف الشرير للإرهابيين الذين يؤدي ما يرتكبونه من أعمال قتل وحشية وحمقاء إلى تدمير مستقبل الأسر. ولا يمكن لأحد أن يظل غير مبال، ويشارك بلدي – جنبا إلى جنب مع بلدان أخرى – في التحالف العالمي ضد داعش. وقد أدى وجود قوات عسكرية في الميدان إلى تراجع تنظيم داعش في العراق وسورية. ونحن ملتزمون بدعم البلدان التي دُمرت في جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار.

ولكن يجب علينا دائما أن نواصل الكفاح من أجل حماية قيمنا العالمية للحرية والتسامح والاحترام وعدم التمييز. ويجب أن تسود رغبتنا في العيش معا في وئام على الرغم من اختلافاتنا ومع احترام ثقافات وعادات بعضنا البعض. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالكلمات الحكيمة والوثيقة الصلة لغاندي: ”إذا رددنا على الكراهية بالكراهية فلن يتحرر العالم من الكراهية“.

وهناك تهديد آخر للأمن العالمي يتمثل في الانتشار المنفلت للأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية. إن العالم يسوده الاضطراب. وهناك العديد من مناطق النزاع. غير أن أكثر الحلول الدائمة التي تعود بالنفع المتبادل ستظل دوما هي الحلول ذات الطابع السياسي والدبلوماسي، وليس العسكري.

ويجب ضمان وتنفيذ الاتفاق المبرم بعد عدة سنوات من المفاوضات المكثفة مع إيران بشأن المسألة النووية. إن بلدي لديه العديد من الاختلافات الجوهرية مع إيران، ومع ذلك، فإن الاتفاق يمثل قناة للحوار من أجل تخفيف حدة التوتر ومستوى التهديد. إن الاتفاق يمثل فرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن أهدافنا والتعامل مع خلافاتنا بصورة سلمية. ولا يبدو لنا رفضه دون اقتراح أي بديل دربا من دروب الحكمة وهو أمر غير مرغوب فيه.

وتعد الحالة في كوريا الشمالية أيضا من الأمثلة المفيدة بشأن هذه المسألة. فعلى النقيض من إيران، لم تكن هناك عملية مستمرة من الحوار والتفاوض. والنتيجة تصعيد خطير يهدد السلم والأمن. وندين وجود نظام استبدادي واستفزازي، ولكن مجرد الإدانة لا تكفي. ينبغي أن نحتشد جميعا بغية غرس بذور الحوار، بما في ذلك الاحتجاج بالمسؤولية التي تتحملها جهات فاعلة مثل الصين وروسيا.

وينبغي أن تخدم التنمية الاقتصادية التماسك الاجتماعي. وليس بالضرورة أن يكون معدل النمو، حتى وإن كان بأرقام مزدوجة، ضمانا للتوزيع العادل والمنصف للثروة. إن الرأسمالية وسيلة في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية – لا أكثر ولا أقل. ونعرب عن تأييدنا للتجارة الحرة، ونرغب في وجود اقتصاد عالمي مفتوح. وينبغي للتدفق الحر للسلع والخدمات

والمعارف أن يشجع تحقيق التنمية والتقدم المشتركين. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون تنمية، ولا يمكننا القضاء على الفقر بدون المزيد من الرخاء. ويجب أن توجه المشاريع التجارية الحرة نحو الاقتصاد الحقيقي، وإنتاج البضائع والخدمات، وتوفير فرص العمل. ويجب أن نعزز الطبقات المتوسطة في كل مكان.

إن المسألة لا تتعلق ببقاء الأقوى أو فرض قانون الغاب علينا. فالأمر يتعلق بالتمييز بين الاستثمار والمضاربة: والاستثمار – بخلاف المضاربة المالية – هو نشاط مسؤول وإيجابي يعود بالنفع على المجتمع ككل ويحفز الابتكار والتقدم.

وعلى مر التاريخ، فإن حرية التنقل والتجارة الحرة قد جعلت الناس أكثر تقاربا.

وما فتئ ذانك المبدآن في صلب المشروع الأوروبي طوال ٦٠ عاما. ويُجري الاتحاد الأوروبي مفاوضات لإبرام معاهدات مع العديد من الشركاء في جميع أنحاء العالم، من قبيل كندا واليابان. وتشمل تلك المعاهدات أحكاما اجتماعية وبيئية. وذلك الانفتاح على العالم، الذي تحكمه القواعد والأنظمة، هو أفضل رد ملموس على سياسات الانعزالية والحمائية. وقد بين لنا التاريخ مرارا وتكرارا أن الحواجز والجدران بين الشعوب ليست سوى وهم كبير – فهي دائما ما تنهار أمام التعطش الفطري إلى الحرية والانفتاح والابتكار.

تضع خطة عام ٢٠٣٠ إطارا طموحا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تشجيع المبادرات الخاصة وتعزيز سيادة القانون وتشجيع تعليم البنين والبنات على حد سواء وتطوير الزراعة والاستناد إلى الحكم الرشيد. وتشكل تلك الإجراءات أفضل وصفة لمنع نشوب النزاعات وإيجاد عالم أفضل وأكثر إنصافا وقوة.

تشغل مسألة الهجرة بلدان الجنوب وبلدان الشمال على السواء. وبلجيكا دولة ترحب بملتمسي اللجوء والفارين من الحروب والاضطهاد. وسنحارب المتجرين والخارجين عن القانون الذين لا دين لهم ممن يلقون بالنساء والأطفال في قوارب بدائية، تأخذهم في رحلة كثيرا ما تنتهي نهاية مأسوية. فلا بد أن نقف بجوار الذين يعانون. ويكمن مفتاح الإجابة في التنمية في بلدان المنشأ. ولذا، يجب أن نستثمر في أقل البلدان نمواً. وإننا ما برحنا ملتزمين بقوة بإبرام اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بحلول عام ٢٠١٨. وندعو إلى اتباع نهج شامل، يُسهل الهجرة القانونية ويتيح السماح بالدخول مجددا إلى بلدان المنشأ، مع كفالة أمن الأفراد.

إن تعددية الأطراف محرك قوي وموثوق من أجل بناء عالم أفضل. والأمر يتطلب أيضا التنسيق وتحقيق توافق الآراء. ومع ذلك، يصبح جوهر الأمم المتحدة في بعض الأحيان موضع شك. فالعولمة تولد الشكوك والمخاوف. غير أن تعددية الأطراف لا تسبب هذه العراقيل، بل على العكس إنها تشكل في كثير من الأحيان الحل الرئيسي.

وكما يجب أن نحترم استقلالنا، يجب أن نقر في الوقت نفسه بترابطنا وأن نتمسك باتخاذ إجراءات متضافرة. ولا بد لنا من العمل دون كلل أو ملل من أجل تحقيق توافق الآراء الذي تضطلع فيه جميع الدول،كبيرها وصغيرها، بأدوارها، ومن ثم تشارك في اتخاذ القرار. وتتفق بلجيكا تماما مع رؤية الأمين العام لإصلاح المنظمة، لا لأن الإصلاح يشكل غاية في حد ذاته، بل لأن العالم اليوم يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر حزما تركز على إحراز النتائج.

ولا شك أن تعددية الأطراف مهمة معقدة، تصادفها عقبات بين الفينة والأخرى وتولد إحباطات متكررة. بيد أن ثمة حالات نجاح أيضا ولكننا قلما نتحدث عنها. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، وضع العمل المتضافر حدا لأحد أقدم النزاعات في العالم. وتتطلب تعددية الأطراف أيضا اتباع نهج شامل وجامع ومستدام. ويجب النظر إلى منع نشوب النزاعات

وحلها وبناء السلام على أنها عناصر في متوالية واحدة. ويجب أيضا تعزيز التشاور على الصعيدين الدولي والإقليمي. وكما نعلم، يمكن تحقيق أشياء عظيمة إذا ما توافقت الجهات الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة وعملت معا في نفس الاتجاه.

ففي منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا، ثمة دور حاسم يجب على بلدان المنطقة الاضطلاع به. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدهورت الحالة الأمنية تدهورا كبيرا والأزمة الإنسانية تبعث على القلق. لذا، وعلى الرغم من الجدل بشأن تكاليف عمليات حفظ السلام، لا يمكننا التخلي عن جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل على العكس، يجب أن ندعمها حتى تتمكن من ترسيخ عملية ديمقراطية لا رجعة فيها، ولا سيما عن طريق إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وشاملة للجميع. دائما، ما ترتبط مصائر أفريقيا وأوروبا ارتباطا وثيقا. فالتحديات التي تواجه إحدانا تواجه الأخرى، سواء كنا نتكلم عن الأمن أو الهجرة أو حتى عن التنمية. لذا، يجب علينا أن نعمل على بناء علاقة أقل تعقيدا، لا تشوبها ضغائن الماضي وأن نتطلع إلى المستقبل بوصفنا أندادا.

أما في الشرق الأوسط، فإننا نواصل مناصرة حل الدولتين، أي إسرائيل وفلسطين. وفيما يتعلق بسورية، لن يتسنى وضع حد لذلك النزاع الذي يبدو أن لا نهاية له ما لم تتوفر الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي بأسره ويضع حقا استراتيجية مشتركة.

تكمن مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الدولية في صميم أولويات بلجيكا، التي ستواصل بذل الجهود لتحقيقها. وتتجسد هذه الجهود، على سبيل المثال، في التعديلات التي أُدخلت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. فنحن نريد أن نشجع التعاون بين الدول من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول، التي لم تفعل ذلك بعد، إلى دعم مبادرة ترمي إلى البدء في التفاوض على معاهدة جديدة بشأن تبادل المساعدة وتسليم المطلوبين.

لا بد أن يتمثل هدفنا المشترك في ما يتعلق بالأمم المتحدة في العمل، يوما بعد يوم، من أجل بناء منظمة تتسم بالكفاءة وتخدم المصالح المشتركة للدول الأعضاء. ويكمن مفتاح النجاح في فن التوصل إلى حلول وسط والقدرة على الإصغاء الفعلي وتوفر القناعة الراسخة لتحقيق ذلك. ويجني بلدي ثمار تبنيه لموقف بناء يتسم بالشفافية ويعود ذلك بالنفع على الجميع. إن بلجيكا هي أرض الحلول الوسط. ومن ذلك المنطلق، ترشحنا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. وإننا على استعداد، استنادا إلى جذورنا وخبراتنا الدولية، للاضطلاع بمسؤولية تحقيق توافق الآراء والعمل من أجل السلام. وكما قال الفيلسوف جان جاك روسو، لا يمكن للإنسان تحقيق سعادته الشخصية إلا بالعمل في سبيل تحقيق سعادة الآخرين. ونحن مستعدون للشروع في العمل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بلجيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد شارل ميشيل، رئيس وزراء مملكة بلجيكا، من المنصة.

خطاب السيد لْيونْتْشُووَن تشيرينغ توبْـغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بوتان.

اصطُحب السيد لْيونْتْشُووَن تشيرينغ توبْـغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد لْيونْتْشُووَن تشيرينغ توبغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد توبغاي (بوتان) (*تكلم بالإنكليزية*): أحمل إليكم تحيات حارة من صاحب الجلالة ملك بوتان.

إن قلبي اليوم مع الشعب المكسيكي، الذي عانى من زلزالين مروعين في هذا الشهر. وقلبي أيضا مع ضحايا الكوارث الطبيعية الأخرى التي جلبت مؤخرا الألم والشقاء للناس في جميع أنحاء العالم – وبذلك أعني الأعاصير الثلاثة الأخيرة التي عصفت بمجتمعات محلية في منطقة البحر الكاريبي وفي الولايات المتحدة والفيضانات المدمرة في بنغلاديش والهند ونيبال وسري لانكا التي أودت بحياة أكثر من ١٢٠٠ شخص.

أرجو أن تشاركوني في دقيقة صمت للتأمل في معاناة تلك المجتمعات المحلية وتقديم صلواتنا من أجل تعافيها.

إن الكوارث التي أشرت إليها للتو ليست بالحوادث المنعزلة. والخبراء يزدادون اقتناعاً بأن الكوارث الطبيعية، كالأعاصير والفيضانات، تزداد سوءاً بفعل تغير المناخ. وبات تغير المناخ واقعاً ملموساً. فكل من السنوات الثلاث الماضية سجلت أكبر معدل لارتفاع الحرارة في التاريخ، و١٦من أصل ١٧ سنة هي الأكثر سخونة على الإطلاق وقعت جميعها في هذا القرن الجديد. وهذا ينبغي أن يدعونا للقلق، فنحن ما زلنا في عام ٢٠١٧ ليس إلا. ولا مجال للتهاون أو التردد أو تبادل الاتهامات أو الأعذار أو المماطلة. فالأمر عاجل الآن. ورفاهنا على المحك. وبقاء الأجيال المقبلة في خطر. واتفاق باريس بشأن تغير المناخ دليل على أننا ارتضينا التسليم بأن تغير المناخ بات واقعاً، وأننا مستعدون للالتقاء معاً، والعمل معاً لمكافحة تغير المناخ. وأنا أهيب بكل البلدان الوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها في باريس.

وكبلد جبلي غير ساحلي، فإننا معرضون أكثر من غيرنا لآثار تغيّر المناخ. ولذلك، فإننا نشعر بالجزع بشكل خاص إزاء التدهور البيئي الجامح، فهو السبب الأساسي لتغير المناخ. وقد شهدنا بالفعل السيول الجارفة وتفجر البحيرات الجليدية وأنماط الطقس المتقلبة بشدة، والتي قد تكون آثارها مدمرة بشكل خاص بالنسبة لبلد فقير كبلدنا.

ولكن لن يهدأ لنا بال. وسوف نتحرك. لقد صدقنا على اتفاق باريس ونحن بصدد الوفاء بتعهداتنا. إن ما مجموعه ٧٢ في المائة من مساحة بلادنا تغطيها الأحراج، وأكثر من نصف البلد أما حدائق وطنية محمية أو ملاذات للحياة البرية أو محميات طبيعية. وهذا يعني أننا البلد الوحيد في العالم الذي يسجل درجة التعادل من حيث الأثر الكربوني. وفي الواقع، نحن بلد سلبي الكربون. وبالإضافة إلى ذلك، نقوم بتوليد الطاقة المتجددة النظيفة وتصديرها والاستثمار في الصناعات الخضراء وممارسات الزراعة العضوية.

وبعد قرون من الإهمال، تبدو مكافحة تغير المناخ عملية معقدة وباهظة التكلفة. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها. إلا أن هذا يتطلب أموالاً كثيرة، ومن هنا تأتي أهمية آليات التمويل المناخية. غير أن تأمين التمويل هو أحد أكبر التحديات التي تواجه الدول الصغيرة. ولذلك، كان دور مؤسسات التمويل المناخي أساسياً. ونشيد بمرفق البيئة العالمية لقيامه بتمويل أكثر من ٠٠٠ ٤ مشروع بيئي في ١٧٠ بلداً منذ إنشائه في التسعينيات من القرن الماضي. كما بدأ صندوق المناخ الأخضر في مساعدة البلدان النامية في أنحاء العالم على الاستجابة لتغير المناخ من خلال تدخلات مبتكرة وتحويلية. وهذه المؤسسات ذات أهمية بالغة بالنسبة لأولئك الذين لديهم الإرادة ولكن قد لا تتوفر لديهم الموارد الضرورية. وأثني على الاستراتيجيات والتدخلات الإبداعية التي دعمتها.

ومن جانبنا، فقد أطلقنا بوتان من أجل الحياة، بالشراكة مع الصندوق العالمي للأحياء البرية. وهو آلية تمويل مبتكرة تساعد على حماية تنوعنا البيولوجي الغني ريثما تستطيع حكومتنا تحمل الكلفة الكاملة لتلك الحماية.

وقد آن الأوان لزيادة دعمنا لمرفق البيئة العالمية وصندوق المناخ الأخضر. وسيمكن ذلك جميع البلدان من مكافحة تغير المناخ، فضلاً عن مساعدة البلدان النامية على مواجهة آثاره. وأنا متفائل بأننا سنتمكن من منع أسوأ آثار تغير المناخ. ولكن علينا أن نعمل معاً. ومع أن خطر الكوارث الطبيعية سيظل قائماً، إلا أننا يمكن – بل يجب – أن نضمن عدم ارتباطها مباشرة بأنشطة يتسبب فيها الإنسان.

وحسب تقديرات البنك الدولي، هناك أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة يعيشون في فقر. والجوع وسوء التغذية والحرمان من الحقائق اليومية بالنسبة لهم. وهذا الواقع – وأعني آفة الفقر – يقتل ملايين لا تحصى من البشر في صمت كل عام. وأرجو من الأعضاء أن ينضموا إليّ في دقيقة صمت من أجل ملايين البشر في شتى أنحاء العالم، ولا سيما الأطفال، الذين يعانون أو يموتون من الفقر وسوء التغذية.

فالفقر ليس له مكان في يومنا هذا وفي عصرنا هذا. فعصرنا، رغم كل شيء، ينعم بما لم يسبق له مثيل من الثروة والمعرفة والتكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى مستويات من الرخاء لم يشهدها العالم من قبل. ومع ذلك، يعيش الملايين عيشة الفقر. وبالتالي، فإن أهداف التنمية المستدامة تكتسي أهمية كبرى. وهي تبث فينا الأمل. وفي حين سيسهم كل هدف من الأهداف السبعة عشر في القضاء على آفة الفقر، فإن عزمنا المشترك يبرز بقوة في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، الذي لا يعد بأقل من القضاء على الفقر بجميع أشكاله حيثما كان.

والقضاء على الفقر، شأنه شأن تغير المناخ، معقد ومكلف أيضاً. ولكن، حسب بعض التقديرات، لا يتطلب الأمر أكثر من ١٧٥ بليون دولار سنوياً للقضاء على الفقر المدقع. وينبغي أن تكون هذه أنباء سارة، لأن ذلك يبلغ بالكاد ٠,٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحالي. ولا شك أن لدينا الكثير من العمل ينبغي القيام به، ولكن أهداف التنمية المستدامة توفر خارطة طريق واقعية لهذه المهمة الهامة. بيد أنه لا توجد طرق مختصرة سهلة.

وفي هذا السياق، فإن مبادرات الأمين العام للإصلاح من شأنها ضمان أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، وجعلها قادرة على الاستجابة للدعوة إلى العمل من أجل التغيير، بغية تحقيق الرخاء المشترك لجميع شعوب العالم. وأشكر الأمين العام، السيد غوتيريش، على اتخاذه تلك التدابير الجريئة، داعياً الدول الأعضاء كافة إلى تقديم الدعم الكامل لهذه الإصلاحات المهمة.

نحن في بوتان ننعم بالخيرات. إذ أن حكامنا المستنيرين قد حققوا النمو الاقتصادي المتوازن مع التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية والحفاظ على التراث الثقافي، وكل ذلك في إطار الحكم الرشيد. وهذا النهج الكلي للتنمية نسميه السعادة الوطنية الشاملة، وهي فلسفة فريدة تضمن لجميع مواطنينا الحصول على التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية، مع توفير تدخلات إضافية موجهة لصالح الفقراء.

ويسعدني أن أبلغكم أن جهودنا بدأت تؤتي ثمارها. فانخفض الفقر المتعدد الأبعاد بمقدار النصف، ونمضي في طريقنا لخفضه أكثر من ذلك، إلى ٥ في المائة، في غضون السنوات القليلة المقبلة. ونجاحنا في الحد من الفقر تكريم لقيادة حكامنا وروح شعب بوتان.

ويرجع ذلك أيضاً إلى دعم الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين، ولا سيما الهند واليابان والاتحاد الأوروبي

ومصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي. وقد ساعدنا دعمهم المستمر وشراكتهم وسخاءهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاجتماعي وإعدادنا للتخرج الوشيك من فئة أقل البلدان نمواً.

والآن أطلب من الجميع أن يشاركوني في دقيقة صمت لتذكر ضحايا الإرهاب العالمي.

إن الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا قد جلبت الآلام والمعاناة لأعداد لا تحصى من البشر في كل مكان من العالم تقريبا، وحصدت الكثير جداً من الأرواح بقسوة حتى الآن. والأعمال المروعة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية تقوض السلم والأمن العالميين، وبوتان تنضم إلى الدعوة للعمل الموحد لمكافحة هؤلاء المتطرفين.

ومن أجل كسب المعركة ضد الإرهاب، ليس لدينا خيار سوى أن نعزز الأمم المتحدة، حتى يتسنى لنا مواصلة تعزيز تعددية الأطراف والتعاون على الصعيد العالمي.

وقد انضممت قبل عامين إلى العديد من الآخرين في الدعوة إلى إصلاح الأمم المتحدة (أنظر A/70/PV.26). وستوفر مبادرات الأمين العام للإصلاح الإطار الذي تشتد الحاجة إليه لتنشيط الأمم المتحدة وتعزيزها. وتنضم بوتان إلى جميع الدول الأعضاء في دعمها لهذا المسعى الجريء.

إلا أن أي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن حتى يجسد الوقائع المتغيرة لعالم اليوم. وفي هذا الصدد، يجب دعوة بلدان مثل الهند واليابان والبرازيل وألمانيا لتكون أعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن، كما يجب أن تكون أفريقيا ممثلة بشكل ملائم.

ونحن ندرك أن السلم والأمن العالميين شاغل مشترك ومسؤولية مشتركة. وبوصفنا بلدا سلميا يتمتع بفوائد عضوية الأمم المتحدة على مدى أكثر من أربعة عقود، فقد حان الوقت الآن لكي نسهم في السلم والأمن العالميين، حتى ولو كان ذلك بشكل متواضع. وبناء على ذلك، وبشعور يتسم بالفخر والإحساس بالواجب، انضمت بوتان عام ٢٠١٤ إلى حركة حفظ السلام. ومنذ ذلك الحين، عمقنا بشكل تدريجي مشاركتنا في حفظ السلام بما يتماشى مع واجبنا في الإسهام، ولو بطريقة صغيرة، بقضية السلم والأمن العالميين. وإذ يقوم بذلك حفظةُ السلام لدينا، فإنهم سيحافظون دائما على أعلى مستويات النزاهة والأخلاق والمهنية أثناء اضطلاعهم بمسؤولياتهم الهامة. إن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لدينا يخدمون اليوم في ١١ بعثة من بعثات حفظ السلام، وقد أصبحت أول وحدة عسكرية من بوتان جاهزة الآن للنشر في بعثة من بعثات حفظ السلام.

ومع ذلك، فإن الأساس الذي يقوم عليه السلم والأمن العالميان يكمن في نهاية المطاف داخل كل بلد من بلداننا. ولذلك، يجب على كل بلد حماية حقوق مواطنيه، وتعزيز الديمقراطية القائمة على المشاركة والحكومة التشاركية، وتمكين الفرص الاقتصادية للجميع. تلك هي ذات مبادئ الديمقراطية والحرية. ولا بد من رعايتها وتعزيزها.

قبل تسع سنوات، بدأت بوتان سلوك طريق الديمقراطية. وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ البشرية، فإن الملك، وفي أوج شعبيته، فرض الديمقراطية ضدا على إرادة شعبه. وبعد قرن من السلام والازدهار في ظل الملوك المستنيرين، كان هناك الكثير من التوجس والخوف. ولكن بعد مرور تسع سنوات، يسعدني أن أبلغكم بأن الديمقراطية في بوتان راسخة ولا رجعة فيها. واليوم، فإن جميع مؤسسات الحكم الديمقراطي قد استحدثت وهي تعمل بشكل جيد، جنبا إلى جنب مع مجتمع مدني آخذ في النمو وإعلام القوي وحيوي. لقد أجرينا انتخابات ناجحة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، ونتطلع إلى إجراء انتخابات ثالثة في العام القادم، ٢٠١٨.

لم تكتس قطّ الأمم المتحدة هذا القدر من الأهمية، ولم تكن قطّ الحاجة إلى تعددية الأطراف أقوى. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ستواصل بوتان العمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل ضمان استمرار اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في مكافحة تغير المناخ، والقضاء على الفقر والحفاظ على السلم والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أختتم باقتباس من ملكنا المحبوب، صاحب الجلالة جيغمي خيسار نامجيل وانغتشوك:

”ما من دولة اليوم يمكنها أن تقف بمفردها لتحقيق الإنجاز. الوقت يخبرنا ببطء أنه لا يمكن أن يكون هناك نجاح للفرد بدون نجاح المجتمع، ولا يمكن أن يكون هناك تقدم ونجاح دائمان على الصعيد الوطني إن لم ينسجما مع مستقبل من السلام والوئام والمساواة على الصعيد العالمي. ويجب على العالم أن يتقدم معا أو يفشل معا.“

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد لْيونْتْشُووَن تشيرينغ توبْغاي، رئيس وزراء مملكة بوتان من المنصة.

خطاب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

اصطُحب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني جدا أن أرحب بدولة السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد راما (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): كم مرة واجهت البشرية هذا العدد من التحديات المعقدة في هذا الوقت القصير نسبيا كما هو الحال في الوقت الحاضر؟ هل مرّت علينا في زماننا فترة أخرى فيما نسميه العصر الحديث تعين علينا فيها التعامل مع هذا العدد الكبير من القضايا الملحة في الوقت نفسه؟ متى كانت المرة الأخيرة التي نتذكرها حيث ووجِّهنا جميعا بأفقين متضاربين: من جهة، أفق عالم مُلهِم يزداد ثراء باطراد، ومدفوع بالتقدم الهائل الذي أحرز في مجال العلم والتكنولوجيا، ومن جهة أخرى، أفق كوكب يبدو أنه قد ضلّ وفقد طاقته ورؤيته، وينحدر هبوطا للأسوأ بصورة منحرفة؟

وما من إجابة بسيطة للأسئلة المعقدة؛ إلا أن الحقائق عنيدة، ويبدو الواقع قاتما من نواح كثيرة. لا يزال الإرهاب والتطرف العالميان يهددان قيمنا وطريقة حياتنا. فقد أصبحا يشكلان تهديدا مستمرا مع القدرة على توجيه الضربات في أي مكان، وبصورة عشوائية، ومع عواقب بعيدة المدى، كما شهدنا، للأسف، في مرات عديدة، بما في ذلك في الماضي القريب. وتستمر النزاعات الوحشية والمستعصية فيما يبدو في تدمير حياة ملايين البشر، وبالتالي تهديد مستقبل أجيال بكاملها. والنزاعات المسلحة في الوقت الحاضر أكثر تعقيدا، والجهات الفاعلة المعنية عديدة، والأسلحة والتكتيكات المستخدمة هي الأكثر تطورا، والآثار الناجمة، التي لا تزال تسبب معاناة بشرية لا متناهية، هي أكثر وخامة. إن حوالي ٦٥ مليون شخص، وهم الذين تم اقتلاعهم بالقوة وبوحشية من ديارهم، وهو أعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية، يمثلون اتهاما بفشلنا الجماعي.

وتغير المناخ، الذي يمثل واقعا متحديا لا يزال البعض يجرؤ على التشكيك فيه، يعرض بقاءنا ذاته للخطر. وهو يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه القرن الذي نعيش فيه، حيث إنه لا يزال يتسبب في مزيد من الإجهاد الإنساني. وأصبحت الكوارث أكثر تواترا وشدة، وكمثال على ذلك، يذكرنا موسم

الأعاصير الحالي في المحيط الأطلسي بأنه سيكون للطبيعة اليد العليا على الدوام ما لم ندرك ضرورة أن نكيّف بسرعة طريقة حياتنا ونحمي كوكبنا وحياتنا وحياة أبنائنا.

وما فتئ النظام العالمي الدولي يواجه تحديات خطيرة بدون وجود أي شيء موثوق أو واعد عوضا عنه. والأسوأ من ذلك، أن الحالة في شمال شرق آسيا، وهي أزمة طال أمدها وتفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب نظام استبدادي ومتعنت ومذعور، قد أعادت الخوف المروع من مواجهة نووية. واستمر عدم المساواة في الازدياد، وفي الوقت نفسه، وعلى النقيض من ذلك، يزداد العالم ثراء، الأمر الذي يلقي بظلال كبيرة من الشك على صحة الوعود والضمانات بتحقيق نتائج إيجابية لما فيه مصلحة الجميع، التي غالبا ما يتم الدفاع عنها من هذه المنصة.

وما من بلد، مهما كان كبيرا أو غنيا أو قويا، يمكنه مواجهة أو حل تلك المشاكل بمفرده.

وتتطلب التحديات رؤية موحدة واستجابة متضافرة. وفي هذا العالم المتزايد العولمة، يتعين أن تكون الرؤى والإجراءات شاملة وعالمية، وتجمع بين الشعوب والمجتمعات المحلية والبلدان. وأكرر أنا، قائد دولة صغيرة، تعهدنا بأن نؤدي دورنا بإخلاص.

ولا تزال زيادة التطرف العنيف وعدد الجماعات المسلحة من غير الدول التي ترتكب الفظائع، ولا سيما ضد الأقليات الإثنية والدينية، تشكل أحد التحديات الأكثر إلحاحا. وقد أثمرت الإجراءات الحاسمة التي اتخذها التحالف الدولي. حيث فقد تنظيم داعش ما يناهز ٩٠ في المائة من الأراضي التي كان يسيطر عليها، وتقلصت بشدة قدرته على شن الحروب. ويجب علينا أن نكون علنة يقين بأن هزيمته في الميدان لا تعني اختفاءه. ويتعين أن تستمر مواجهتنا للتطرف والتعصب، اللذين يؤديان إلى الإرهاب، وأن تتكيف مع الطبيعة المستمرة للتهديد. وكانت ألبانيا من بين أوائل البلدان التي انضمت إلى التحالف العالمي لمكافحة تنظيم داعش والإرهاب الدولي. ونحن الآن بصدد تنفيذ خطة عمل مدتها ثلاث سنوات كأداة لتنفيذ خطتنا الاستراتيجية الوطنية بشأن مكافحة التطرف العنيف.

ونقدر الاهتمام المتزايد بدور المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا عاليا، ونرحب بالتعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن منبر السياسة المشتركة للأمن والدفاع.

ويريد الناس العيش في أمان في جميع أنحاء العالم، وأن يكونوا آمنين من العنف أو القمع أو الاضطهاد أو الخوف. ويريد الناس أن يعاملوا معاملة كريمة وأن يعلموا أن حياتهم مهمة، بغض النظر عن نوع الجنس أو العرق أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الانتماء السياسي أو الملكية أو الميلاد أو أي وضع آخر. ولتحقيق تلك الأهداف، نحتاج إلى تجاوز التعهدات المعلنة. ويطلب الناس منا التحلي بروح المسؤولية والقدرة على التصرف. ويشكل التعهد بعدم التخلي عن أحد، الموضوع الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

إن ألبانيا ملتزمة التزاما تاما بحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة، التي تعد معركة رئيسية أخرى للتغيير الذي تقوده حكومة بلدي. ومن دواعي اعتزازي أن أعلن أنه، للمرة الثانية على التوالي في تاريخ الألبان، يعتبر نصف أعضاء حكومة بلدي من النساء. ولديهن المهارات القيادية، وقوة الشخصية، والالتزام بالقيم الأوروبية، والتفاني بوجه خاص، خدمة للشعب الألباني.

وعلاوة على ذلك، تمثل المرأة ما يناهز ٣٠ في المائة من أعضاء برلماننا، وما يزيد على ٤٥ في المائة من إدارتنا العامة. وقد يبدو أن هذه مجرد إحصاءات، لكنها تجسد نهجا يضمن الاعتراف بدور المرأة في التنمية والتغيير، وتبوئها المكانة اللائقة بها في المجتمع، والإصغاء إليها. ولدي اقتناع عميق بأن تمكين

المرأة يعد بمثابة محرك قوي للتنمية الاقتصادية الشاملة والرخاء على الصعيد الوطني.

وتتمثل إحدى أهم الأولويات الوطنية بالنسبة لبلدي في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهو ليس مجرد أحد أهدافنا الخارجية، أو نوعا من العلاقة التعاقدية. وبالنسبة لنا، فإن التكامل الأوروبي يكمن في صميم جهودنا الخاصة بالتنمية عموما، إذ أنه يمس كل مجال من مجالاتنا الإنمائية.

ونحن مصممون على توفير الأسس لترسيخ دعائم الدولة الديمقراطية والاقتصاد القادر على العمل، والحكومة التي تعمل من أجل مواطنيها. ونريد قياس التقدم الذي أحرزناه بالنتائج المحققة، ويشكل الإصلاح الصارم الذي ننفذه في قطاع العدالة الآن، مثالا ناصعا على ذلك.

إننا نتوقع من شركائنا في الاتحاد الأوروبي القيام بدورهم، وفي المقابل تمهيد الطريق لفتح محادثات الانضمام في نهاية المطاف. وسيشكل بالنسبة لنا معلما تاريخيا، بل وتشجيعا قويا على مواصلة السير على نفس الطريق. ويحدونا الأمل في أن يواصل الاتحاد الأوروبي، رغم الأزمة الحالية، الاعتقاد أن عملية التوسيع تظل أكبر حافز أوروبي لتحقيق الأمن والسلام والتنمية والازدهار. وقد ثبت ذلك في الماضي، ولا يزال صالحا للمستقبل.

وأعاد مواطنو ألبانيا خلال الانتخابات العامة انتخابي قبل شهرين رئيسا للحكومة. ووافقوا بذلك على خططنا لألبانيا التي نصبو إلى تحقيقها. وهناك توقعات كبيرة، وكذلك تصميمنا على الوفاء بها. ويتجلى هدفنا في تحقيق نسبة نمو اقتصادي مستدام قدرها ٥ في المائة، خلال ولايتي الحالية.

ويقودني ذلك إلى أحد مواضيعي المفضلة، المتمثل في تنمية التعاون الإقليمي والتحول من غرب البلقان إلى منطقة لحرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، والأفكار التي تعود بالنفع على كل شخص يعيش في المنطقة. ويظل ذلكأحد المبادىء الأساسية لسياستنا الخارجية.

وكانت هناك أوقات في الماضي، كنا نأتي فيها في الماضي لإضاعة الوقت والطاقة والتنافس مع بعض جيراننا بشأن كيفية التقليل من شأن بعضنا البعض، وسرد روايات متحيزة، ومحاولة إقناع العالم بروايتنا. وقد مضى على ذلك وقت طويل. ويتجلى أفضل دليل على التغير العميق الذي وقع في منطقة غرب البلقان، في جهودنا المشتركة، مع الشعور بالمسؤولية المشتركة والهدف المشترك لجعل المنطقة جزءا طبيعيا من أوروبا.

وبالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، واستنادا إلى المبادئ والسياسات، نعمل على إسقاط كل حاجز أمام التجارة الحرة من خلال تشجيع الاقتصادات العابرة للحدود الوطنية. وستعزز المنطقة الاقتصادية الإقليمية المزدهرة الجديدة، التي اتفقنا عليها في شهر تموز/يوليه الماضي في تريستا، التجارة وتعود بالنفع على اقتصاداتنا. وليس لدي أدنى شك في أنه، بهذه الطريقة، سنكون أقدر على حماية وتعزيز المصالح الوطنية للجميع، واحترام حقوق الأقليات، وتعزيز علاقات حسن الجوار والمضي قدما ببلداننا والمنطقة برمتها، صوب الاتحاد الأوروبي.

وقد ثبتت أهمية العلاقات القوية والسليمة مع الاتحاد الأوروبي، لاستقرار وتقدم منطقة البلقان. وقد لاحظنا أنه عندما يكون الاتحاد الأوروبي منشغلا بشكل مفرط بذاته، فإن ذلك الارتباط يصبح هشا وغير مستقر. ولهذا السبب، يتعين رعاية هذه العلاقة الهامة، ودعمها وتعزيزها بشكل مستمر، لأنها تسهل أيضا التعاون الإقليمي، والمزيد من التفاهم والعمل من أجل المصالحة وفق أفضل التقاليد الأوروبية.

وكما أشار إلى ذلك الرئيس يونكير في خطابه عن حالة الاتحاد الأوروبي قبل أسابيع قليلة (أنظر A/72/PV.8)، ثمة حاجة إلى منظور توسيع ذي مصداقية، لمنطقة البلقان الغربية للحصول على المزيد من الاستقرار في الاتحاد الأوروبي. ويعد

تنشيط سياسة التوسيع، أفضل رادع لمواجهة خطاب التفكك الذي تغذيه الأفكار الشعبوية. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه بقدر حاجتنا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى منطقة غرب بلقان أقوى وأكثر تطورا وتنسيقا.

ونحن جميعا نعلم ذلك. وقد أظهرت الممارسة بأنه من أجل بناء منطقة مستقرة، لا بد من التعامل مع جميع أعضائها على قدم المساواة. لذلك السبب، نعتقد أن قبول كوسوفو في كل هيئة إقليمية، بنفس الحقوق التي تتمتع بها البلدان الأخرى، أمربالغ الأهمية. وقد استخدم الكثيرون الجمعية خلال السنوات الماضية للإعراب عن المخاوف، والخوف من أن استقلال كوسوفو من شأنه أن يطلق العنان للقوى الظلامية التي لن يتمكن أحد من السيطرة عليها. ولم نر شيئا من هذا القبيل. وبدلا من ذلك، فإن الذي حدث بالفعل هو أن الألبان في كوسوفو وألبانيا، والصرب، الذين كانوا مهددين فيما مضى بالإبادة على يد نظام وحشي، أصبحوا الآن مواطنين أحرارا، يعيشون في البلدان الديمقراطية ويسهمون في زيادة تطوير مجتمع منفتح.

من يستطيع إنكار الإنجازات الهائلة التي حققتها كوسوفو في خلال أقل من عقد على الاستقلال؟ وتشمل تلك الإنجازات توطيد مؤسساتها الديمقراطية وإرساء الحوكمة الرشيدة وتحقيق تعايش يحتذى به في مجتمع متعدد الأعراق والديانات، فضلا عن إحراز تقدم جلي في عملية الاندماج في الهياكل الأوروبية والأطلسية. وكل تقرير ذي مصداقية يتناول الحالة الراهنة في منطقة غرب البلقان سيؤدي بلا شك إلى نفس الاستنتاج: إن منطقة غرب البلقان اليوم أفضل حالا بكثير مما كانت عليه قبل ثلاث أو خمس سنوات ناهيك عن حالتها قبل عشر سنوات. ولحسن الحظ، لم يطلق استقلال كوسوفو أيا من قوى الظلام. بل على العكس، حقق الاستقرار للمنطقة برمتها.

وتنخرط صربيا وكوسوفو، منذ عدة سنوات، في حوار جدي بشأن تطبيع العلاقات بينهما، بفضل جهود الوساطة والتيسير التي بذلها الاتحاد الأوروبي. وبعد قرون من انعدام الثقة، آتى الحوار ثماره في شكل مناخ يسوده مزيد من الثقة والتعاون الإقليمي لكلا البلدين. وهذا سبب أدعى يُذكر البلدان التي لم تعترف بعد بكوسوفو بالتعجيل بالنظر في القيام بذلك. وينبغي ألا يُنظر للأمر على أنه تحد أو خسارة، كما يجري تصويره بشكل خاطئ في الغالب. وقد قلنا ذلك من قبل وسنكرره اليوم: يشكل الاعتراف بكوسوفو وإقامة علاقات معها ومساعدتها على المضي قدما – وهو أمر قامت به ١١٤ دولة عضوا حتى الآن – إسهاما مباشرا في تحسين حياة مواطني كوسوفو واستثمارا في أمن واستقرار المنطقة بأسرها وجميع البلدان فيها، بما فيها صربيا.

أود أن أختتم كلمتي بإبراز الحاجة إلى إحداث تغيير في الأمم المتحدة لكي تظل ذات أهمية ويمكنها الاضطلاع بمسؤولياتها والوفاء بوعد تحقيق التنمية المستدامة، فضلا عن كفالة حقوق الإنسان وضمان السلم والأمن للأجيال المقبلة. وندرك أن هذا الإصلاح إنما يرتبط بما يمكننا وينبغي أن نفعله معا من أجل تحسين دعمنا لجهودنا المشتركة الرامية لإحداث تحول في حياة البشر. وخطة التنمية المستدامة تدل على الطريق نحو مستقبل أفضل، ذاك المستقبل الذي نصبو إليه والذي يستحقه أطفالنا. ولا يمكن بل لا يجب أن نتقاعس عن الوفاء بذلك الوعد. وألبانيا على أهبة الاستعداد للقيام بدورها والتعاون مع جميع الأطراف الراغبة في الاستثمار في المستقبل وجعل عالمنا مكانا أفضل للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصة.

خطاب السيد جوزيف مُسقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطُحب السيد جوزيف مُسقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني جداً الترحيب بدولة السيد جوزيف مُسقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مُسقَط (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): لا يمكن أن يتحقق السلام ما دام الفقر، وخاصة الفقر المدقع، موجودا. والسلام لا يعني غياب الحروب أو النزاعات فحسب، بل إدارة مسائل من قبيل تغير المناخ والهجرة وانعدام الأمن الغذائي والمائي ومعالجتها. وتمثل خطة التنمية المستدامة صك الأمم المتحدة الذي يجمع بين السلام المستدام والتحديات العالمية الأخرى. ومن ذلك المنطلق، عملت رئاسة مالطة لمجلس الاتحاد الأوروبي، إلى جانب غيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بجد ومضت بنجاح صوب تحقيق توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية، والذي يشمل خطة التنمية المستدامة عن طريق وضع خطة عمل حازمة من أجل القضاء على الفقر.

لم يكن الحفاظ على مستقبل البشرية بهذا القدر من الإلحاح مطلقا. وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ الخطوة الأولى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إشراك جميع شرائح المجتمع لكي نتمكن من إنجاز هذه المهمة الشاقة. وأود، بصفتي الرئيس الحالي للكومنولث، أن أسلط الضوء على الالتزام القوي للمنظمة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمثل الكومنولث ٥٢ دولة ذات واقع مختلف، الأمر الذي دفعنا إلى أن نطلق، بصفة عامة، عددا من المبادرات المشتركة للدفع بعجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتتخذ مالطة الإجراءات اللازمة على الصعيد الوطني. وقد أعربنا عن التزامنا الطوعي بإعلان ٣٠ في المائة من جميع المسطحات المائية الخاضعة للولاية القضائية لمالطة محميات بحرية. وكما هو معروف جيدا، ما فتئت مالطة في الطليعة فيما يتعلق بالمسائل البحرية والملاحية الدولية. فقبل ٥٠ عاما، ألقى أول ممثل دائم لمالطة لدى الأمم المتحدة، الراحل أرفيد باردو، خطابه الشهير في قاعة الجمعية العامة، الذي تسبب في بدء المفاوضات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ (أنظر A/C.1/PV.1515). ومن نفس المنطلق، ندعم العمل القيم الجاري تنفيذه من أجل إبرام صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه استخداما مستداما في المناطق الواقعة خارج حدود الولايات الوطنية. ولا شك أنه من المهم للغاية توفير الحماية القانونية للتنوع البيولوجي في أعالي البحار. ومن جانبنا، سنواصل الإسهام في جهود إدارة المحيطات إدارة رشيدة من خلال استضافة مؤتمر ”محيطنا“ القادم في مالطة في تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، نؤيد تأييدا كاملا إنشاء فريق حكومي دولي معني بإدارة المحيطات، تتمثل مهمته في تقديم تقارير إلى الجمعية العامة من خلال الأمين العام.

وأود التشديد أيضا على المبادرة التي اضطلع بها الكومنولث مؤخرا لوضع ”ميثاق أزرق“، من شأنه أن يساعد بلدان الكومنولث، ومعظمها من الدول النامية الصغيرة، في الوفاء بالمتطلبات المحددة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، نرحب ترحيبا حارا بدخول اتفاق باريس حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ولا يمكن أن نضمن احترام التنمية المستدامة لأمنا الأرض وأن تكون مُكملة لها إلا من خلال جعل إجراءاتنا مراعية للبيئة. وتعرب مالطة، جنبا إلى جنب مع جميع شركائها في الاتحاد الأوروبي، عن التزامها القوي باتفاق باريس.

وكحكومة، فإننا نستند في سياساتنا إلى أربعة مبادئ أساسية هي: الحراك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والمساواة والوحدة. ولقد نما إلى علمنا اليوم فقط أنه، للعام الثاني على التوالي، انخفض عدد الأشخاص المعرضين لخطر الفقر في مالطة. وجاء ذلك في أعقاب جهود حكومتنا لتوزيع العائدات المتأتية من النمو المطرد على نحو عادل. وهذا إنجاز نعتز به بقدر ما نفتخر بنمونا الاقتصادي القياسي وتدني مستويات البطالة لدينا. وذلك هو ما نسعى جاهدين لتحقيقه. وعلة وجودنا هي ما نصفه بالازدهار الهادف.

والمستقبل المزدهر لا بد أن يصاحبه مجتمع يتسم بالشمول. ولا يمكن تفعيل القدرات الكامنة للأشخاص الذين يعيشون في خوف أو الذين يتعرضون للقمع أو التمييز، وبالتالي فإنهم لا ينعمون بالسلام. وتسعى مالطة إلى أن تصبح قدوة يحتذى بها وأن تكفل المساواة بوصفها أحد المعالم البارزة لإرثنا السياسي. وقد وضعنا حقوق الإنسان والمساواة والتمكين في صدارة جدول أعمالنا السياسي، ولا سيما بشأن المسائل ذات الأولوية المتمثلة في حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأصحاب الميول الجنسية المغايرة، وفي المساواة بين الجنسين.

وقد أعدنا تعريف الزواج لنمنح المساواة الكاملة ولنقر الحياد من حيث نوع الجنس في إمكانية الوصول. واستُكملت جميع هذه التدابير بإجراء تعديلات على دستورنا للحماية من التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وينبغي أن تكون لهذه الخيارات الفردية ذات أهمية حقاً مثل لون العينين.

إن التمكين الاقتصادي والسياسي لمواطنينا، بصرف النظر عن نوع جنسهم، أولوية بالنسبة لنا. وإننا نعمل بصورة تدريجية على إدخال تدابير للمساعدة على التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية. ونحن فخورون بأن نكون البلد الأوروبي الوحيد الذي يوفر رعاية الأطفال المجانية الشاملة لجميع الآباء العاملين، وهي مبادرة قد حررت إمكانات الكثير من النساء في مجتمعنا. ونريد أن نضمن تمثيلاً سياسياً أكثر توازناً جنسانياً إلى جانب المبادرات الأخيرة الرامية إلى زيادة مشاركة الشباب من خلال خفض سن التصويت في الانتخابات العامة وفي الانتخابات الأوروبية من ١٨ إلى ١٦ عاماً، بعد أن خفضنا بالفعل سن التصويت في الانتخابات المحلية.

ويمكن لمالطة الآن، رغم صغر حجمها، أن تكون بمثابة منارة للشجاعة السياسية التي تلهم الآخرين للأخذ بتدابير وإصلاحات ملموسة. ويجب على الجميع الشعور بالتمكين في مجتمع اليوم. إن حماية الأشخاص المهمشين والضعفاء أمر حتمي إذا أردنا أن نسعى جاهدين من أجل عالم شامل للجميع. والأمم المتحدة محورية في كل هذا. ويجب أن تواصل صدارتها وتعبئتها للمجتمع الدولي فيما نقطع هذا المسار الطموح صوب عام ٢٠٣٠.

بيد أنه لا يزال يتعين فعل الكثير. فاستغلال البشر لا يعرف حدوداً. وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من جانب الجماعات الإجرامية منتشر على الصعيد العالمي، وتشهد مالطة الكثير من هذا قريباً من ديارها، على طول الطرق المركزية للبحر الأبيض المتوسط. وبوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، فإن مالطة جزء من استجابة أوروبية أوسع نطاقاً لمعالجة شبكات الاتجار بالبشر في البحر الأبيض المتوسط.

بيد أن العمل الوطني وحتى الإقليمي لا يكفي دون القيام ب استجابة عالمية. وترحب مالطة بالتقدم المسجل في وضع اتفاق عالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية. وينبغي أن نؤكد مجدداً الحق السيادي للدول في أن تقرر سياساتها المتعلقة بالهجرة، ولكن ينبغي لهذا الاتفاق أيضاً أن يُلزم الدول ببناء نظام ومؤسسات للهجرة تعمل في الوقت المناسب حتى يُعامَل المهاجرون بإنصاف وكرامة. وينبغي أن يحمي حقوق الإنسان للمهاجرين ويُنشئ التوعية ضد الاستغلال والرق الحديث. كما ينبغي أن يقود الحملات المناهضة لكراهية الأجانب مع تقديم

الدعم لإدماج المهاجرين المقيمين لأجل طويل وأن يُعنى بما يشعر الناس به في البلدان المضيفة. ونرى أيضاً أنه على الرغم من أن الاتفاق العالمي ينبغي أن يشمل هذه التدابير، فهو ينبغي أن ييسر أيضاً الهجرة المنظمة والآمنة والعادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً أن يُلزم الدول، وخاصة دول المنشأ ودول العبور، باتخاذ إجراءات للحد من التدفقات غير المشروعة والتي لا تخضع للإدارة.

توتطلب منا الأوقات العصيبة أن نكون في الموعد لمواجهة هذه التحديات. وهذا الوقت قد حان الآن، عاجلاً وليس آجلاً. إن العمل المنهجي من جانب أصحاب المصلحة وعلى جميع المستويات وعبر جميع الطبقات أمر بالغ الأهمية إذا كان ما يترتب عليه من فوائد ينبغي أن يشعر بها الناس في جميع أرجاء العالم. إن الأمم المتحدة هي المعبّئ ونقطة الارتساء للسلم والأمن والاستقرار ولها دور حاسم الأهمية إذا أردنا ضمان إيجاد عالم سلمي ومستدام وأفضل للجميع. ونحن، في مالطة، شديدو الإيمان بالقوة الشاملة لتعددية الأطراف. ولا نعتقد أن الأمم المتحدة هي مجرد مجموع لأجزائها. بل هي القوة التي تنمو باطراد عندما نفكر ونتصرف بوصفنا كياناً واحداً بدلا من أن نفعل ذلك على نحو منفرد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد جوزيف مسقط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

خطاب السيد خوسي يوليسيز كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي.

اصطُحب السيد خوسيه يوليسيز كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد خوسيهيوليسيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد سيلفا (كابو فيردي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): إنني أشارك في هذه الجمعية ببالغ الرضا والشرف، وقد اجتمعت هنا في دورتها الثانية والسبعين. وأحمل معي التحيات الودية من أبناء شعب كابو فيردي الذين يعيشون في البلد وفي الشتات.

ويسرني أن أؤكد مجدداً للأمين العام أنطونيو غوتيريش الدعم الكامل من حكومة كابو فيردي، لا سيما في القيام بالإصلاحات التي أعلنها وتلك التي هي قيد التنفيذ لتعزيز القدرة المتنوعة على الإنجاز والشفافية والمساءلة لمنظمتنا.

وإأحيي رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، السيد ميروسلاف لايتشاك، وأتمنى له كل النجاح. لقد استمعنا باهتمام خاص إلى برنامج النقاط الست الذي أعلنه لرئاسته، وهي تترابط فيما بينها وتتجه نحو ضمان حماية وكرامة ورفاه الشعوب. والواقع أن الموضوع المقترح للدورة الثانية والسبعين لا يمكن أن يكون أنسب من ذلك، بالنظر إلى أن الهدف الأساسي من برنامجه هو جعل الأمم المتحدة أقرب إلى الناس أكثر من أي وقت مضى.

وتعتز كابو فيردي بكونها أمة لديها خمسة قرون ونصف امن التاريخ، وقد أنشأت لنفسها هوية كريولية خاصة بها عند ملتقى القارتين: أفريقيا وأوروبا، في الوقت الذي تنفتح فيه على العالم بكثير من المغتربين في العديد من البلدان وتجسّد التعايش السلمي الذي نود أن نراه في جميع الدول. وبوصفنا بلداً جزرياً صغيراً يملك

موارد طبيعية شحيحة ويخلو من الموارد المعدنية، فإننا نعلم أنه ليس بإمكاننا أن نثبت أنفسنا في مجتمع الأمم وفي النظام الاقتصادي العالمي إلا بالاستقرار السياسي والمؤسسي والاجتماعي؛ وبالعالمية، بأن نكون جديرين بالثقة في علاقاتنا مع الشركاء في التنمية والمستثمرين؛ ومن خلال التمسك بقيم الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية والمواطنة الكاملة؛ وبنوعية مؤسساتنا وبتفوق مواردنا البشرية. وعلى الرغم من أنها غير ملموسة، فإنها أعظم أصولنا وأساس عمليتنا الإنمائية. وخيارنا الوحيد هو أن نقدر تلك الأصول حق قدرها وأن نجعلها متميزة حقاً وترتكز على أولئك الذين هم جهات فاعلة إنمائية وجهات مستفيدة: الأطفال والشباب والنساء والرجال في أي بلد من البلدان.

وأثير هذه المسائل لأنني أوافق على أن التركيز على الإنسان أمر مناسب. ويحتاج الجميع، نساء ورجالاً في أي بلد كان، إلى بيئات سياسية ومؤسسية واجتماعية واقتصادية وتعليمية مؤاتية تتيح انبثاق طاقتهم الإبداعية، وقدرتهم على الابتكار والتعلم والعمل، والتعاون والثقة في الآخر والقدرة على التنظيم الذاتي والخضوع للمساءلة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في ظل بيئة يعمّها السلام والأمن، تبعث في الإنسان مفهوم المستقبل، خلافاً لمفهوم أن نعيش اليوم دون الاكتراث بالغد، في جوّ من القلق والآفاق المسدودة.

وتعرب كابو فيردي شعباً وحكومةً عن قلقها إزاء السياق الدولي الراهن، حيث لا تستمر النزاعات القديمة فحسب، بل نشهد أيضاً نشوب أزمات سياسية داخلية جديدة، ونزاعات مسلحة، وأعمال إرهابية وأنشطة الجريمة المنظمة من اتجار بالمخدرات والأشخاص والأسلحة والقرصنة، فضلا عن سائر التوجهات الإيديولوجية عبر الوطنية، مثل الشعبوية والتفوق العنصري وكره الأجانب والتعصب إزاء التنوع البشري والثقافي.

وتُهدد هذه الآفات السلام العالمي، إذ تسبب المعاناة الإنسانية، وتُودي بالأرواح وتُؤجج المآسي الإنسانية الأخرى، مثل الزيادة غير المسبوقة في عدد اللاجئين، والجوع وأشكال العنف ضد النساء والأطفال. كما أنها تقوض سيادة القانون، وتضعف الديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول، وتفسد أسس التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتهدد التعايش على الصعيدين الوطني والدولي. ولا تَسلم من هذه الشرور، للأسف، أي منطقة في ظل عالم تسوده العولمة.

وعلى غرار عالمية الأخطار التي تهدد السلام فإن التحديات التي نواجهها عالمية هي الأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة للفرص المتاحة للتصدي لها على نحو فعال، وبالتالي، فإن هذا يبرر تماماً تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن تمثيلاً دائماً. وتؤيد حكومة كابو فيردي إصلاح مجلس الأمن على نحو يجسد التطور الذي يشهده عالم اليوم من خلال إدراج تمثيل دائم لأفريقيا في إطار توسيع نطاق تشكيله. وفي رأينا، حان الوقت للشروع في مفاوضات تستند إلى نص، بما أن المواقف من الجانبين قد شهدت بالفعل ما يكفي من التقدم.

وتتوفر البشرية للمرة الأولى، بفضل الأمم المتحدة، على برنامج كلي وشامل يتيح فرصة حقيقية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، لا لِكونه يدرج البعد الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة فحسب، بل لأنه ينظر أيضاً في المسائل الشاملة المتعلقة بالسلام والأمن والعدالة والشراكات اللازمة ويعزز الدعوة إلى كفالة ألاّ يتخلف أحد عن الركب.

واليوم، بعد مرور عامين على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن التحديات تكمن في تنفيذها. ولذلك يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بدور حفّاز للتوصل إلى توافق في الآراء وحشد الموارد من أجل إحداث قدر من التغيير على صعيد التنفيذ والتمويل وبناء القدرات. وفي هذا الصدد، نشيد بالعملية الجارية التي يضطلع بها الأمين العام والرامية إلى تكييف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإصلاح الهياكل الإدارية للأمانة العامة بغية الاستجابة للتحديات التي

تواجه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي تنشدها الخطة.

وعلى نفس المنوال، ينبغي التركيز بشدّة على الحالة الخاصة التي تشهدها البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لم تعد تنتمي إلى هذه الفئة، من قبيل كابو فيردي. فهذه الفئة من البلدان تفتقر إلى ردّ مشترك يُرسي مقاييس جديدة من شأنها أن تتيح تقييم احتياجاتها المالية ومواطن ضعفها الهيكلية على نحو أشمل.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ تنفيذاً سريعاً وعاجلاً يمثل مسألة ذات أولوية، بل يجب أن تكون أولويةً بالنسبة للعالم بأسره.

وتعرب كابو فيردي عن تضامنها مع ضحايا الأعاصير التي وقعت مؤخراً. إن حدوث الأعاصير أمر لا يخرج عن المعتاد، لكن السيء في الأمر هو أنها، بسبب تغير المناخ، ستنحو إلى أن تكون أكثر تواترا وقسوة وتدميرا. وتكون آثارها في أكثر المناطق والبلدان ضعفا مُدمّرةً من الناحيتين البيئية والاقتصادية، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقاليمها. وكلّ يوم نعيشه يُعدّ يوماً نتخلّف فيه عن اتخاذ إجراءات صارمة ومعولمة بشأن العوامل التي تسبب تغير المناخ وتعجله.

ولا تمثل سيادة القانون والديمقراطية مجرد خيار بالنسبة لكابو فيردي، بل تمثل قبل كل شيء ضرورةً لضمان حكم موضوعي وشفاف ويمكن التنبؤ به، على الصعيدين الوطني والدولي. ويتماشى النظام الداخلي لكابو فيردي مع المواقف والممارسات الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان عن طريق دستور الجمهورية والقوانين والمؤسسات والسياسات العامة والممارسات الاجتماعية لدينا. غير أننا نسلّم بأن الأمم المتحدة قد واجهت صعوبات في تنسيق المواقف بشأن إضفاء الطابع العالمي على مبادئ حقوق الإنسان وممارساتها، وأن علينا بلوغ هذا الهدف من خلال الحوار والاحترام فيما بين الأطراف.

وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على مبادرة الأمين العام لإنشاء ميثاق مع الدول الأعضاء ودائرة القيادة المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في جميع عمليات الأمم المتحدة، وفي المقام الأول في سياق عمليات حفظ السلام والأعمال الإنسانية. وستمنح هذه المبادرة مزيداً من الكرامة إلى أشد الناس ضعفا، لا سيما النساء والفتيات، وستعزز حقوقهم.

وبوصف كابو فيردي من مؤيدي العلاقات الدولية التي ينظمها القانون الدولي، فإنها تشارك بنشاط في تدوين القانون من خلال الانضمام إلى المفاوضات والمشاركة فيها ومن خلال التوقيع على معظم الصكوك الدولية والتصديق عليها وتنفيذها في مجموعة واسعة من المجالات. وفي هذا السياق، أودعت كابو فيردي صك تصديقها على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ووقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي أبرمت في نيويورك بتاريخ ٧ تموز/يوليه.

ونرحب بنجاح الأعمال التحضيرية الرامية إلى وضع صك قانوني دولي بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. وعلاوة على ذلك، نؤيد عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ٢٠١٨ يرمي إلى العمل نحو التوصل إلى هذه الاتفاقية، التي ينبغي أن توفر ضمانات تتعلق بالوضع الخاص الذي يميّز الدول الجزرية الصغيرة النامية.

كان استكمال نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لحظة تاريخية في مجال مكافحة إفلات المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم ضد الإنسانية من العقاب، وبالتالي فإننا نعرب عن دعم كابو فيردي القوي للمحكمة الجنائية الدولية. وإن تعزيز المحكمة يعدّ واجباً يقع على عاتق جيل اليوم تجاه أجيال المستقبل.

”إن كابو فيردي عشر حبات رمل صغيرة وسط المحيط الأطلسي“، كان هذا قول شاعر وكاتب أغاني، غنّته فيما بعد المطربة سيزاريا إيفورا. فعلى الرغم من حجم بلدنا الصغير، نريد أن نجعل كابو فيردي بلداً ذا أهمية في المحيط الأطلسي الأوسط من حيث المكانة الاقتصادية والأمن والدبلوماسية من أجل السلام وتعزيز الحرية والديمقراطية. ونعتزم إكساب كابو فيردي مكانة تتيح لها أن تصبح مركز عبور في المحيط الأطلسي الأوسط في مجال السياحة، والنقل الجوي، وعمليات الموانئ والعمليات المالية والاستثمارية، وإضفاء الطابع المحلي على الأعمال التجارية وتنمية الأعمال التجارية في مجال الاقتصاد الرقمي واقتصاد التكنولوجيا النانوية، واجتذاب استثمارات المغتربين ومهاراتهم.

وتعزز كابو فيردي نظم الأمن الجماعية والتعاونية التي يقتضيها الطابع عبر الوطني للجريمة وموقع بلدي. وتسعى كابو فيدري إلى تبوء مكانة تجعلها مُحاورا مفيدا في مجتمع الأمم من أجل الحوار والسلام والتسامح.

كانت كابو فيردي، بحكم تاريخها وموقعها، وليدة تمازج أوروبي وأفريقي، إذ تحافظ على علاقات جيدة مع جميع بلدان العالم. ونود أن نقدّر قيمة هذه الميزة ونطورها على نحو استراتيجي. هي ذي رؤيتنا وما نصبو إليه في مجال الاقتصاد والأمن والدبلوماسية. وهو ما تشمله الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، التي اكتملت بالفعل وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

إن الشراكات جزء أصيلً ولا غنى عنه من خطّة عام ٢٠٣٠، إذ تمثل عنصرا مكملاً أكيداً تستند إليه الملكية الوطنية سعيا إلى تحقيق الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة بنجاح، وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

إن السعادة هي الحق الأسمى الذي تتطلع إليه شعوب العالم. وقد قدّمت خطة عام ٢٠٣٠ للعالم رؤية، ولكنها منحته أيضا خارطة طريق تتيح تحقيق السعادة للناس ولا تخلف أحداً وراءها على درب التنمية المستدامة. وأظهرت شعوب الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ عزمها على قيادة البشرية على درب ليست الحربُ مآله. واليوم، بفضل خطة عام ٢٠٣٠، سيكون بوسعها تحديد مسار آخر تنتهجه البشرية وأولئك الذين يعانون من الفقر وانعدام البدائل التي من شأنها تحقيق تنميتهم.

والأمر بيدنا – نحن، شعوب الأمم المتحدة – لدعم كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين في الاضطلاع بهذه المهمة المشرفة والعظيمة التي مفادها الارتقاء بخطة السعادة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسي أوليسيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي من المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس وزراء فييت نام.

السيد فام بينه مينه (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدّم بأحرّ التهاني إلى السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.

وأشكر بوجه خاص أيضا الأمين العام والأمانة العامة. لم تمرّ إلا عشرة أشهر على تقلّد السيد غوتيريش منصبه، وها هو ذا قد ترك بصماته على عمل المنظمة من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، قبل ٤٠ عاما بالضبط، انضمت فييت نام إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو التاسع والأربعين بعد المائة. وبعد ذلك بيوم واحد، وقف نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية فييت نام آنذاك، وقفتي هذه وخاطب من

على هذا المنبر الجمعية العامة (أنظر A/32/PV.1). ولأنّه كان يمثل بلداً عرف الدمار جراء حرب دامت عقوداً من الزمن، أكد تعهّد فييت نام الموحد بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى في السعي بلا كلل إلى تحقيق الأهداف السامية للأمم المتحدة. أما الأهداف، فهي تحقيق السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وكانت فترة الأربعين عاما تلك حقبة تحول بالنسبة لبلدي. واليوم، تُعدّ فييت نام بلداً ذا اقتصاد دينامي على طريق الإصلاح والتنمية المستدامة. فقد تحولت من بلد يعتمد على المعونة إلى بلد متوسط الدخل من الشريحة الدنيا. وساعدت الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على تحرير عشرات الملايين من الفييتناميين من براثن الفقر.

لكن ثمة أمر واحد لم يتغير. فييت نام اليوم ملتزمة كسابق عهدها بتعهدها تجاه الأمم المتحدة. ونحن من أشدّ مؤيديّ ودعاة تعددية الأطراف التي تكون الأمم المتحدة في صميمها. ونؤمن بالدور الأساسي للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ احترام السيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، والتسوية السلمية للمنازعات.

إننا نجتمع هنا فيما يشهد العالم تحولات عميقة وسريعة. وتتيح الثورة الصناعية الرابعة، ولا سيما النهوض بالتكنولوجيا الرقمية، فرصا لم يسبق لها مثيل لتحقيق التنمية للجميع. ويجري بذل جهود جبارة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولكن عالمنا لا يزال مشحوناً بالاضطرابات والهشاشة وعدم اليقين. وفيما يسود السلام والتعاون، يواجه الناس في جميع أنحاء العالم تحديات لم يسبق لها مثيل تهدد أمنهم وتنميتهم. كما يهدد كلّ من عدم الاستقرار الأمني ومخاطر نشوب النزاعات والكوارث وتغير المناخ التنميةَ المستدامة لجميع الدول.

وقد اكتسى الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل طابعاً عالمياً وباتت تهديداً للجميع. ولم تحرز الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار تقدّماً على النحو المتوقع. ولا تزال فصول أسوأ الأزمات الإنسانية المتعلقة بالهجرة التي شهدناها منذ الحرب العالمية الثانية تتكشف. وظل التطلع إلى العيش في سلام، على مدى عقود عديدة، حلما بعيد المنال بالنسبة إلى ملايين الناس. ونواجه اليوم معا، في ظلّ نمو بطيء وغير مستدام يشهده الاقتصاد العالمي، والعولمة والتكامل الاقتصادي، مستقبلاً أقلّ يقيناً. ويظل عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها أحد أكبر التحديات في عصرنا. أما أثر تغير المناخ فقد بات حقيقة تتجلى أكثر من أي وقت مضى وتتجاوز التوقعات بشكل كبير. وفي هذا العام، شهدنا العديد من الكوارث الطبيعية التي تسببت في خسائر فادحة من الأرواح والممتلكات في كوبا والمكسيك والولايات المتحدة وغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي.

ونظرا إلى هذه التحديات الهائلة، فإن الموضوع المختار لهذه الدورة ”محورية الإنسان: تحقيق السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام“ جاء في توقيت مناسب للغاية. وباعتماد خطة ٢٠٣٠، فإن المجتمع الدولي قد اختار بوضوح شديد التنمية المستدامة بوصفها السبيل الأنسب لينعم هذا الجيل والأجيال المقبلة بمصير أفضل. وقد بات لزاما علينا الآن تنفيذ تلك الخطة الطموحة على أرض الواقع. وينبغي توفير ظروف أكثر ملاءمة وما يلزم من الموارد للبلدان النامية لتمكينها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وإذ نسير صوب تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن نضع مصالح الناس في صلب جميع سياساتنا وإجراءاتنا. وإن أخفقنا في ذلك، لن نتمكن من كفالة حياة كريمة للجميع. فلا تكون

الحياة كريمة، في اعتقادي، إذا ظلّ التصدي للفقر والبطالة والأوبئة يتم على نحو غير فعال، وظلّ تغير المناخ والكوارث مصدر تهديد لها.

وفي المقام الأول، لن ننجح في سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة والحياة الكريمة للجميع ما لم نتمكن من ضمان السلام المستدام.

وحيث أننا لم نذق نعمة السلم والاستقلال إلا خلال العقود الأربعة الماضية فقط، فإننا على دراية الآن بما يمكن تحقيقه بفضل السلام. ويجب أن يكون الحفاظ على السلام دائما في صدارة جدول أعمالنا. وتستدعي هذه المهمة الكبرى التزاما قويا وتعاونا وثيقاً. وأعتقد أننا سنكون بحاجة إلى العمل معا لتعزيز تعددية الأطراف من أجل تحقيق تلك الأهداف.

فقد أثبتت تعددية الأطراف أنها توفر بالفعل أكثر الحلول فعالية للتصدي للتحديات العالمية الراهنة. وتمثل المؤسسات المتعددة الأطراف أماكن تتيح للبلدان مواءمة مصالحها الخاصة، وإدارة المنازعات والخلافات، وتعزيز التعاون. بيد أن الثقة في مبدأ التعددية قد تتزعزع إن لم تثبت تلك المؤسسات فعاليتها أو إن عجزت عن تحقيق توافق في الآراء بشأن الأهداف والمبادئ المشتركة. ولذلك، فإن الآليات العالمية والإقليمية المتعددة الأطراف ينبغي أن تعمل على نحو شفاف وفعال ومتجاوب.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة مركز التنسيق وأن تبذل جهودا مشتركة من أجل التصدي للتحديات العالمية وبناء نظام يشمل أكثر فأكثر القواعد والمعايير، فضلاً عن آلية لكفالة الموضوعية والإنصاف والمساواة. ولتحقيق ذلك، تحتاج الأمم المتحدة إلى إجراء إصلاح شامل بدءا بالهيكل التنظيمي ومنهجية العمل ووصولاً إلى الطريقة التي تتم من خلالها تعبئة الموارد الإنمائية وتخصيصها. إن فييت نام تؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة على هذا النحو، وستشارك بروح من المسؤولية في عملية الإصلاح.

يمثل القانون الدولي إحدى الدعائم الأساسية التي تكفل النظام والاستقرار في العلاقات الدولية. وتُعزى الحروب والنزاعات وحالات التوتر التي نشهدها اليوم في المقام الأول إلى عدم احترام القانون الدولي احتراماً كاملاً أو غياب حسن النية في الالتزام به. ولذلك، نرى أن التمسك بالقانون الدولي من شأنه تأمين السلام. وعلينا اتخاذ إجراءات ملموسة، وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لمنع نشوب النزاعات وبناء الثقة وتسوية النزاعات والمنازعات سلمياً، بما فيها تلك القائمة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وندعو إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي. وفي السياق نفسه، نجد أن الحظر الأحادي الجانب المفروض على كوبا لا يجوز، وندعو إلى رفعه على الفور.

وإننا نرحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخراً، إذ إنها تمثل إنجازاً تاريخيا في سبيل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وسأوقّع المعاهدة اليوم، وأدعو الدول الأخرى إلى التوقيع والتصديق عليها كي تدخل حيز النفاذ على وجه السرعة. وعلينا جميعا أن نكون واضحين، فطالما وُجدت الأسلحة النووية سيظل خطرها يُخيم على البشرية.

يصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تفتخر فييت نام بعضويتها فيها. وتسعى الرابطة إلى بناء مجتمع يقوم على القواعد وجوهره خدمة الناس من أجل تعزيز دورها المركزي في الهيكل الإقليمي المتغير والإسهام بنشاط في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما تعمل فييت نام عن كثب مع الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل التصدي للتحديات المشتركة.

وفيما يخص النزاع القائم بشأن بحر الصين الجنوبي، تدعو فييت نام والرابطة جميع الأطراف المعنية إلى التحلّي بضبط النفس وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

ويجب على الأطراف المعنية أن تحترم احتراما كاملا العمليات الدبلوماسية والقانونية، وأن تنفّذ الإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي، وأن تعجّل بإنجاز مدونة قواعد سلوك فعالة وملزمة قانونا.

وتفتخر فييت نام أيضا باستضافة منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في هذا العام، إذ نسعى إلى بناء شراكة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع في القرن الحادي والعشرين.

وعلى الصعيد العالمي، تشارك فييت نام بنشاط في أعمال الأمم المتحدة، فقد كانت عضواً في مجلس حقوق الإنسان من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ وهي عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبدأنا تنفيذ خطة عملنا الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وسنقدّم استعراضنا الوطني الطوعي بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٨. واستضافت فييت نام الاجتماع الإقليمي الأوروبي – الآسيوي الرفيع المستوى بشأن تحسين التعاون في مجال المرور العابر وتيسير التجارة في آذار/مارس.

ومنذ عام ٢٠١٤، تساهم فييت نام بموظفين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، وهي بصدد التحضير لنشر مستشفيات ميدانية من المستوى الثاني. وقبل ذلك، في عام ٢٠٠٩، قدمت فييت نام ترشيحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة الممتدة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١. ونعتقد أن هذه أنجع السبل التي يمكننا أن نسهم بها في قضية السلام والأمن المستدامين.

وأنا على ثقة أنه بفضل جهودنا المتضافرة وقوة تعددية الأطراف، سننجز مهمتنا الرامية إلى الحفاظ على السلام والأمن وضمان حياة كريمة ومستقبل مستدام للجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.